

الفصل الثالث

تحديث التعليم فى عالم متغير

- ١ - متطلبات النجاح لتحديث التعليم .
- ٢ - التخطيط الاستراتيجى للتعليم .
- ٣ - التنمية والمعرفة فى الألفية الثالثة .
- ٤ - صناعة القرار فى عصر المعلومات .
- ٥ - الثقافة الإدارية لغة المستقبل .
- ٦ - رؤى عالمية لتحديث التعليم .

obeikandi.com

١ - متطلبات النجاح لتحديث التعليم :

إذا سلمنا بضرورة تبني رؤية جديدة لتحديث التعليم ، وسلمنا أيضا بضرورة توسيع دائرة الحوار والمناقشة ، وطرح أكبر قدر من الأفكار والآراء ووجهات النظر المتعددة تساعد على طرح فكر جديد ينبع من رؤية شاملة تعبر عن توجهات الحاضر والمستقبل .. فيجب عندئذ أن نعمل في اتجاهين : الأول هو الإصلاح الداخلي والتعديل المستمر لما هي عليه أحوال التعليم ، والثاني هو البحث عن أشكال جديدة ، وعن حلول بديلة ، وعن إمكانيات جديدة ، آخذين في الاعتبار الخصائص الوطنية المصرية ؛ حيث إن الأنظمة التعليمية هي التعبير عما لكل دولة من شعور وطني ، وثقافة وتقاليد .

وبما أن كل دولة تتميز عن غيرها من الدول بجملة من الخصائص .. فإن مشكلات التعليم لها من المعطيات ومن الجوانب بمقدار ما يوجد من دول ، فلكل دولة بيئة جغرافية خاصة ، ووسط ثقافي واجتماعي ومهني معين ، فضلا عن اختلاف الشعوب في اللسان ونوعيات القوى الاجتماعية ، التي تشكل وتعديل وتوجه القرارات التعليمية ومسارات التطور ، على أن ذلك لا يحول دون اقتداء الدولة في تبني مفاهيم تعليمية جديدة بغيرها، سواء على الصعيد القومي أو الدولي ، ولا يحول أيضا دون استفادتنا من تجارب غيرنا، بل من التراث التربوي المشترك بين الدول . وهنا لا بد من انتهاز طرق للتقدم خطوة بخطوة ، لا بواسطة القرارات والمراسيم الإدارية ، بل بمشاركة الجموع في هذه المسيرة ؛ بحيث يجتمع للتشاور والحوار كل من له علاقة بمصير التعليم كالطلاب والأساتذة ورجال الإدارة ؛ لأن الاستراتيجيات التعليمية الشاملة - سواء كان الهدف من وضعها وتطبيقها هو الإصلاح أو التجديد - تتطلب

تعبئة العقول والعزائم والجهود تعبئة شاملة . ومما يزيد إيماننا بهذه المقولة أن الإنسان لا يرضى بالتغير ، إلا إذا أتيح له أن يساهم فيه مساهمة فاعلة .

إن مسارات الإصلاح التعليمى والتطوير يجب أن تكون كغيرها من المشروعات المجتمعية دائما مفتوحة على الأفكار الجديدة، مهما كان رأى المعارضين ، متسمة بالابتداع حيث يستعان فيها بالابتكار والبحث وتطبيق التقنيات الجديدة ، وتعديل الطرائق التربوية من أجل مضاعفة المردود فى العمل التربوى ، وتمتلك آليات عديدة لربط التعليم باحتياجات المجتمع مع الحرص على الاستجابة للمطامح الفردية ، ولديها العزم على إدراج المؤسسات فى التعليمية فى أنشطه المجتمع وتحديد واجبات المؤسسات الإنتاجية فى تكوين اليد العاملة والإطارات التقنية، وعليها إقامة روابط وثيقة بين الجامعات ومراكز البحث العلمى وبين ميادين الصناعة ، والسعى نحو تنمية متناسقة لجميع عناصر العمل التربوى التعليمى من حيث المعلومات والفهم والمواقف والقبليات مع مراعاة الجوانب الوجدانية والمزاجية الخاصة بالأفراد المتعلمين ، مع ضرورة الاهتمام بتربية الأعماق وتنمية الأخلاق الوطنية والدينية الصحيحة ، وإدخال علوم الحياة الحديثة فى جميع البرامج التعليمية وتوظيف التقنيات الحديثة فى نسيج العمليات التعليمية ، والتخفف من الاختبارات والامتحانات ، والتزايد فى عدد المصادر التى يمكن للطلاب أن يستقوا منها العلم ، مع رعاية التعليم المتعدد الخدمات ، وتسليم تعليم اللغة العربية والثقافة الإسلامية والرياضيات والعلوم البحتة والفنون قديمها وحديثها ، والتركيز على تربية العقل العربى والتفكير العلمى النقدى الإبداعي، وتحميل الطلاب مسئولية تعليم أنفسهم بأنفسهم .

إننا فى حاجة ماسة إلى تفعيل المشاركة من القاعدة عن طريق التنسيق بين التعليمات الواردة من القمة والمباريات الآتية من القاعدة ؛ حتى تتحرر روح الإبداع ، وتنساب حركة الأفكار ، وتثرى عمليات التبادل الخبرى ، وهنا يتوجب على المسؤولين عن مشروع النهضة التعليمية توفير الوسائل الكفيلة بتدعيم الحركة الإبداعية ، وتكوين لوبى مستتير مثقف مرن ؛ من أجل توعية الناس ، والقيام بحملات إعلامية

لشرح غايات الإصلاح أو التطوير وعوائده ومتطلباته وآلياته وأساليبه ، والنجاح مرهون قبل ذلك كله بالتطبيق الميداني للإصلاحات أو التطوير .

والأمر هنا معلق بموقف هيئات التدريس من تلك المسيرة قبولاً أو رفضاً ، ولابد هنا من وضع الخطط التربوية للتأثير على هيئة التعليم الوقفين على خطوط الإنتاج البشرى بالحوار والتفاوض وطلب المشورة فى ذلك مع الثقة المتبادلة والاحترام للآراء المعارضة ؛ لأنه ثبت من التجارب العالمية فى ميدان التربية والتعليم أن أعضاء هيئات التدريس لا يعارضون الإصلاحات أو التطوير ، بقدر ما يعارضون الطرق التى تعرض بها عليهم أو على الأصح تفرض عليهم فرضاً .. من هنا بات إشراك المعلمين وأساتذة الجامعات على السواء فى أى مشروع للنهضة التعليمية والإصلاح التربوى تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة .

وبالقدر نفسه .. فإن إدخال الإبتداعات التربوية والتعليمية ينبغى أن يكون ناتجاً عن تنسيق دقيق بين البحث العلمى والقيام بالتجارب ، عملاً بمبدأ الإصلاح المتواصل والمستمر ، ويمكن أن تقوم به مؤسسة تربوية أو مركز قومى ، تأخذ فى الاعتبار التقويم المستمر لنتائج التطبيق عن طريق تقارير المعلمين والموجهين فى المدارس ورؤساء الأقسام ووكلاء الكليات فى الجامعات ، بعد تجميع آراء أعضاء هيئة التدريس .

وإضافة إلى ما سبق .. فإنه من المقترح أن يعتمد المسئولون إلى تطبيق نظام اللامركزية ، فيما يتصل باتخاذ القرارات والمسئوليات والتصرف فى الإمكانيات ، وإلى إشراك سائر المعنيين بالأمر فى الحل والعقد وفى مسئوليات العمل التعليمي . وهذا الوضع الجديد لتفعيل الإصلاح التعليمى والتطوير التربوى يتطلب زيادة النفقات المخصصة والاعتماد على موارد مالية متنوعة ، دون فرض أى تكاليف على الطلاب المتعلمين .

وإذا كان التعاون الدولى هو سمة الألفية الثالثة .. فلا بد من أن ينمو فى المستقبل بين دول المنطقة العربية ، ويتحقق من أجل إنسان جديد للألفية الثالثة ، وهذا التعاون يمتد ليشمل التعاون الفكرى وتبادل الخبرات التربوية والتعليمية ، والبحث عن

حلول جديدة لمشكلات التربية المشتركة ، وقبل ذلك كله يتم التعاون على مستوى التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى فى تحديد مواصفات المنتج التعليمى اللازم للتعامل الناجح مع متغيرات العصر ورؤى الغد بفكر منفتح لا منغلق .

إن الدولة عندما تصمم على السير فى طريق الإبداع والتحديث تسعى بداية إلى اتخاذ عدد من التدابير ، من أهمها : المساهمة فى دفع التكاليف اللازمة للقيام بالتجارب التربوية قبل تعميمها، وتشكيل لجان من المتخصصين فى مختلف التخصصات الأكاديمية والتربوية والمهنية ومن كبار الخبراء لوضع الأطر والتصورات والتزود بالمعدات والتقنية المتقدمة ، وبناء البرامج والأنشطة وأساليب التقويم ، وإشراك جماعات الضغط الاجتماعى فى مسيرة التطوير .

إن القائمين على التعليم ، بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى ، قد التفتوا إلى متطلبات أخرى لنجاح خطط تطوير التعليم ، ارتكزت إلى المساندة السياسية والحشد للمجتمع للمشاركة فى تنفيذ برامج التحديث تمويلا وإشرافا وتقويما، والجدية والخروج عن المألوف فى الإدارة بهدف تحقيق ثقافة الانضباط فى المدرسة والجامعة ، وزيادة الموارد المالية السنوية المخصصة فى موازنة الدولة للاستثمار ، واستمرار مجانية التعليم للجميع مع حشد المجتمع المحلى لتوفير موارد إضافية للإنفاق على التحديث ، وتقبل اللامركزية فى إدارة المدارس ماليا وتعليميا ومبادرة المجتمع لإقامة مدارس جديدة ، وجامعات جديدة من خلال نماذج المشاركة فى التكلفة ومساندة الدولة ، وتقبل وجود مؤسسات الاعتماد وضمان الجودة ومؤسسات التقويم وارتباط ذلك بالمعايير العالمية ، والتطبيق التجريبى لاستبدال الإدارة المركزية بأسلوب لا مركزى ، وقبول المجتمع لفكرة تكامل الأنظمة التعليمية العام والفنى والأزهرى ، ومساندة أعضاء هيئة التدريس لخطوات التطوير المقترحة وتأييدهم لها ، وقبول المجتمع لتحدى التغيير والتطوير فى التعليم والدور المسئول لوسائل الإعلام القومى والحزبى فى تبنى خطط تطوير التعليم وتهيئة الجماهير وحشدهم لدعمها ، وتطوير آليات لرعاية المتفوقين والناخبين ، والتكامل مع مؤسسات التعليم العربية والإسلامية ، من خلال المنظمات والاتحادات العربية ؛ خاصة فى مجالات تطبيق نظم ومعايير الجودة والاعتماد .

ولا شك أن هذه المتطلبات اللازمة لنجاح خطط تطوير التعليم المقترحة قد مست ما عرضناه على المستوى الدولي مساهمينا ، ورغم أهميتها إلا أنها لازالت تشكل الأمانى والآمال المنوطة بتطوير التعليم ، وتفتقر إلى آليات وبرامج زمنية وخطط مستقبلية حتى تتحول الأقوال إلى أفعال .

إن التعليم هو السبيل لتغيير المستقبل ؛ إذ إنه الكفيل بتغيير كافة أوجه الحياة فيها بما فى ذلك سلوك المواطنين . وقد حمل تغيرات إيجابية منذ عقد من الزمان ، فقد ازدادت أعداد المتعلمين مع طفرة ملحوظة فى تعليم الإناث، وازدادت أعداد المدارس، حيث تم إنشاء (١٢٢٥٦) مدرسة حديثة فى العقدين الماضى فى مصر ، وتطورت قدرات المعلمين عن طريق تدريب مئات الآلاف من المعلمين المصريين محليا ، بالإضافة إلى إيفاد حوالى (٨٢٠٠) مبعوث إلى الدولة المتقدمة تعليميا ، وتكوين كتلة حرجية يمكن أن تؤدى تحت شروط معينة إلى نقلة إيجابية فى مجال التطور الفنى ، من خلال تدريس العلوم الحديثة ، وإدخال التكنولوجيا المتقدمة فى المدارس ، بما فى ذلك أجهزة الكمبيوتر والوسائط المتعددة .

والمعامل المتطورة والحكومة الإلكترونية ، ومشروع توفير كمبيوتر لكل متعلم ، وإقامة شبكة قومية للتعليم عن طريق المؤتمرات المرئية من بعد تغطى محافظات مصر ، وقبلها تم دمج القضايا العالمية المعاصرة فى المناهج الدراسية ، مثل : حقوق الإنسان ، وحقوق المرأة ، والسلام العالمى ، وتحسين البيئة ، والصحة ، والقضاء على تيارات الإرهاب فى المدارس وكليات التربية، والحفاظ على الوحدة الوطنية . كما يحسب للتعليم المصرى فى مسيرته المتنامية تدريب قيادات التعليم على آليات وأنشطة الإدارة الحديثة .

وإذا كان التعليم يتم فى إطار الرؤية القومية وأن سياسته ديمقراطية ، فإن الأجدى للتعليم ولدوره فى تنمية شاملة ، بل للمجتمع بأكمله ، مساندة رأى العام لما يبذل من جهود حثيثة لتطوير منظومة التعليم ما قبل الجامعى ، والنقد الإيجابى البناء لأدائها ، والإسهام فى اقتراح الحلول الرشيدة والممكنة .. وهذا كله بطبيعة الحال لا يحول دون نقد ذاتى صريح نمارسه للمنظومة التعليمية ، والسعى الجاد الدؤوب لتقويم سياستها وأساليب تنفيذها ، مستندين فى ذلك إلى ضرورة وضع التعليم فى إطار

المنافسة العالمية ، وتحمل تبعات المسؤولية المهنية زهاء ثلث قرن من الزمان ، وعضوية المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى ، والانشغال بالشأن العام والمشاركة الفعالة فى مسيرة تحديث التعليم المتنامية من أجل تحديث مصر .

إن ما تسعى وزارة التربية والتعليم إلى مواجهته والسعى نحو تحقيقه ، عبر مسيرة تطوير التعليم المستمرة ، هو : استيعاب جميع الأطفال والشباب فى المراحل العمرية المختلفة فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى ، وتجسير الفجوة النوعية بين الذكور والإناث ، وبين الريف والحضر ، وتقديم الرعاية لذوى الاحتياجات الخاصة من الموهوبين والمعاقين ، وتحجيم الأمية الأبجدية بغية تجفيف منابعها والتخلص منها ، وخفض كثافة الفصول إلى ٣٥ طالبا فى الفصول مزارع الفكر البشرى الديمقراطى ، وتجديد وإحلال المدارس القديمة ، وتحديث إدارة المدارس والمناطق التعليمية ، ودمج التكنولوجيا فى المناهج وتغيير ذهنية المعلمين والطلاب لاستخدامها ، ناهيك عن السماح بحرية الابتكار العلمى والإبداع الأدبى لدى المتعلمين ، وتسليحهم بقدرات ومهارات المبادرة الفردية ، والتنافس الشريف ، والرغبة فى التعليم الذاتى والتعلم المستمر ، وثقافة التفاوض ، والانتقال إلى ثقافة الإبداع ، وتغيير مفهوم التعليم للامتحانات إلى التعليم للحياة ؛ بغية هندسة وتصنيع منتج تعليمى جديد وتخفيض التوتر داخل الأسرة وتأكيد ثقتهم بالمدرسة وقدراتها على القيام بواجباتها التعليمية والتربوية ، والوصول بالتعليم الفنى إلى المستوى العالمى التنافسى ، وجعله تعليمًا جذابا ورفع عائدته الاقتصادى ، والتدريب المستمر للمعلمين وتنويع تخصصاتهم ، ورفع قدراتهم المالية والإدارية والثقافية وتسليحهم بالخبرات والقدرات الحديثة لخلق كتلة حرجة قادرة على إدارة التغيير .

إن أهم مشكلتين تواجهان مسيرة تطوير التعليم المتنامية ، أولاهما : نقص التمويل متاح رغم تعاضم حجمه ، حيث إن الميزانيات المخصصة للتعليم لا تفى باحتياجات التطوير المنشود ، فلا يزال ما ينفق على المتعلم سنويا وهو ١٣٠ دولار تقريبا فى مرحلة التعليم الأساسى يتضاءل بالمقارنة بما ينفق فى اليابان ٦٩٦٠ ، وفى أمريكا ٤٧٦٤ ، وفى السعودية ١٣٣٨ ، وفى تونس (٢٩٠) دولار سنويا . أما المشكلة الثانية ، فهى التخوف من الالتزامات التى سيفرضها التغيير ، وهى التزامات

تشارك فيها الحكومة والمنظمات الأهلية ، والأسرة والأفراد ، ثم الخوف أيضا من عدم القدرة على إحداث التغيير أو تحمل ما ينشأ عنه من تبعات .

إن الرؤية المستقبلية المطروحة - والتي يمكن أن تقود بفاعلية مسيرة تطوير أخرى لمواجهة الثغرات السالفة في جدار صرح التعليم - يمكن إيجازها في ثلاثة محاور هي :

- توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية ، لممارسة الديمقراطية في التعليم أسلوبا للحياة في المجتمع ، ويشمل ذلك المحور توجيهين ، هما : التوجه نحو اللامركزية ثم دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في التعليم .

- تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم عن طريق إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة تعليم وطنية ، ووضع معايير قومية لقياس منتج التعليم ، وتطوير أسلوب وضع المناهج التعليمية ، وتفعيل وتعزيز مؤسسات التقويم الوطنية .

- استكمال البنية الأساسية للمعرفة ، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك لاستيعاب التلاميذ الوافدين على التعليم قبل الجامعي ، وتفعيل الجهود الأهلية في الإنفاق على التعليم إلى واقع ملموس ، وإنشاء كيان لتولى الإشراف على هذه النوعية من المدارس التعاونية ضمانا للتكافل الاجتماعي والعدالة وتكافؤ الفرص ، مع إعداد ميزانية لتحسين أوضاع المدارس الحالية .

إن أهم ما يسعى التعليم إلى مواصلة إنجازاته فيه هو توفير نظام تعليمي يحقق الجودة مع بدايات الألفية الثالثة ؛ الأمر الذي يتوجب معه إجراء حوار قومي بين فئات المجتمع المختلفة ؛ حيث إن المشاركة عبر الحوار تحقق التعاون وقيام كل فئة بدورها المنوط بها وتحمل مسئوليتها لمواجهة التحديات التي تجابه التطبيق . وهنا أربع أولويات لتوفير نظام تعليمي ، يحقق الجودة ، ترتبط بثورة المناهج الدراسية ونظام التقويم ، وتطوير ودعم المعلمين الواقفين أمام خطوط الإنتاج البشري ، وطبيعة نظام الإدارة والهيكل ، ثم ثورة الأبنية المدرسية وتوفير الإمكانيات اللازمة .

إن الفائز عبر معارك التعليم المتواصلة هو المتعلم ، حيث إن الهدف الأساسى الذى يحرك مسيرة تطوير التعليم المتنامية هو الحرص الشديد على ألا تتأخر مصر عن مواكبة ما يموج به عالمنا المعاصر من انفجار معرفى ، وتطور تكنولوجيا سريع الخطى والقفزات ، وثورة هائلة فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، أو نتوانى فى تحديث وتطوير نظم وهياكل مؤسساتها ، ومعارف وقدرات أبنائها من أجل مواجهه ما فى عالم اليوم من تحديات ، وتأكيدا ودعما لدور مصر الريادى فى المنطقة العربية ، وعطائها المتجدد للإنسانية فكرا وإبداعا فى مختلف مجالات وفروع المعرفة .

إن هناك أسئلة تحتاج إلى إجابات مساندة لمسيرة التطوير . ومن هذه الأسئلة : متى تتحمل كليات التربية مسئولياتها فى تشكيل معلم عصرى ، متعدد الكفايات ، قادر على العامل بكفاءة واقتدار مع التجديدات التربوية التى دخلت المدارس ، حتى يوائم الاحتياجات المطلوبة فى خطط التحديث والتطوير والارتقاء بمستواه ؛ حتى لا تلجأ وزارة التربية والتعليم إلى إعادة تأهيله وتدريبه داخل مصر وخارجها ؟ ولماذا ننتظر حتى تنتهى لجان منعقدة لتطوير وإعادة هيكلة كليات التربية من أعمالها ضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى ؟ ومتى يتم التنسيق بين كليات التربية ووزارة التعليم بتخصيص مدرسة نموذجية فى كل محافظة ، تشرف عليها كلية التربية باعتبارها فترينة (واجهة) تربوية ، وحقلا تعليميا وتربويا لتجريب أساليب وطرائق تدريس حديثة كالتعلم التعاونى ، وتوظيف التكنولوجيا فى العملية التعليمية ، واختبار أساليب تربوية لتحقيق ثقافة الانضباط وترشيد سلوك المتعلمين وحل مشكلات تربوية وتعليمية تواجه مدارسنا المصرية ؟ ومتى تخصص وحدة لمتابعة وحصر البحوث التربوية فى كل مركز علمى من المراكز التابعة لوزارة التعليم هدفها تجميع نتائج وتوصيات البحوث التربوية والنفسية التى تنجزها كليات التربية كل عام ، وتشغيلها ضمن مسيرة تطوير التعليم ، وإعداد قاعدة بيانات بهذه البحوث التربوية والنفسية ، وبأعضاء هيئات التدريس الأكفاء بحسب تخصصاتهم لمزيد من التعاون العلمى بين تلك المراكز العلمية وكليات التربية من أجل إحداث مجتمع تربوى متطور متعاون مشارك بشكل لوبى متنور ومساند لمسيرة تطوير التعليم المتسارعة ؛ ذلك أن القرن الجديد أدواته ووسائله العلم والتكنولوجيا والمعلومات ، وعلينا أن نستعد بأدوات هذا

العصر حتى نعلم الفكر الجديد لدى المتخصصين وغير المتخصصين ، وهو فكر تربوي وتعليمي عالمي يتناغم مع ثقافتنا وتوجهاتنا لصناعة وهندسة منتج تعليمي جديد ، محقق لمواصفات الجودة العالمية .

٢. التخطيط الاستراتيجي للتعليم :

التخطيط سمة من سمات الحياة المعاصرة ، وما من أمة تسعى إلى مستقبل أفضل ، إلا وتضع التخطيط سياسة لها تسير عليها وتستفيد منها في كافة المستويات . إن عالم اليوم أشد حاجة إلى التخطيط بعد أن تعقدت وسائل المعيشة ، وتشابكت وسائلها وتشعبت جوانبها ، وتعددت إمكاناتها ، ويسرى هذا القول على التخطيط التعليمي باعتباره العنصر الفعال في عمليات التقدم والتنمية وزيادة فعالية الأفراد ، وعليه .. فقد تبنت معظم الدول التخطيط التعليمي كضمان لحسن الاستثمار في التعليم ، وتوفير أفضل الطرق لاستخدام الموارد المخصصة له ، ولتوجيه التوسع في الأنظمة التعليمية بحيث يتماشى مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك أصبح التخطيط التعليمي في كثير من هذه الدول جزءا لا يتجزأ من التخطيط للتنمية الشاملة .

وساد كثير من الدول تفاؤلا بقدرة التخطيط بعامة والتربوي على وجه الخصوص على تحقيق أهداف ما كان لهم أن يصلوا إليها دونه ، غير أن كثيرا من الدراسات أوضحت أن التخطيط الخطي يعاني من أزمة لاسيما المبني على النموذج التعليمي ، حيث يعاني كثير من أوجه القصور والظواهر غير الصحية ، ومن ثم لم يحقق ما كان مرجوا منه من تطوير نظم التربية ومن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الخطط التربوية كثيرا ما ظلت مجرد كتب هادية أو مرشدة ، يلجأ إليها المهنيون حينما ويهملونها أحيانا ، وكثيرا ما نجد الممارسات في واد ، والخطط في واد آخر .. الأمر الذي أرجعته الجهات المعنية بأمر التخطيط إلى صعوبة قياس النظم التعليمية ونواتجها وتقدير تطورها ، وما يعترئها من تغيرات متلاحقة متسارعة ، فضلا عن التداخل ، سواء بين مكونات النظام من ناحية ، وبينته المحيطة به من خلال مداخل التخطيط التي طبقت في نهاية القرن الماضي ، والمتمثلة في مدخل (القوى العاملة) والذي انصب اهتمامه على إحداث التوازن بين النمو الاقتصادي للدولة واحتياجاتها من القوى العاملة الماهرة ، ومن ثم التنبؤ وإنتاج الإعداد المطلوبة لإدارة عجلات الإنتاج

فى القطاعات المختلفة ، أو مدخل (الطلب الاجتماعى) ، والذى حول الاهتمام من التخطيط الشامل إلى الطالب وأسرته أولا كمتخذى قرارات بالنسبة لنوع التعليم الذى سيلحق به الطالب ، أو كممولين للتعليم .

إن كل ذلك ولد دافعا قويا لدى جهات التخطيط إلى ضرورة البحث عن صيغ جديدة من التخطيط ، تتسم بقدرتها على التعمق فى روح النظام بغية إظهار القيم الجوهرية التى توجه مساره، وكذلك القدرة على فهم القوى المحيطة فى بيئة النظام وتمخضت تلك المحاولات عن ظهور نموذج جديد للتخطيط هو (التخطيط الاستراتيجى) ، الذى يتضمن أربعة عناصر ، هى : حدود الإنتاج والسوق ، والقوى المحركة للنمو ، ومعدلات المنافسة والتعاون .

إن التخطيط الاستراتيجى هو عملية تخطيط منطقية تمتاز بتأثيراتها السيكلوجية الفعالة فى التأثير على الأفراد داخل تنظيم معين ، من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية العقلانية التى تستهدف الارتقاء بهذا التنظيم .

وهناك أربعة مرتكزات تمثل الإطار ، الذى يتحرك فيه التخطيط الاستراتيجى ، وهى :

- مستقبلية القرارات الآنية ، حيث يتم تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف التى ينطوى عليها المستقبل ، وإيجاد أساس يمكن أن تستند إليه المؤسسة خلال عملية صناعة القرارات ، والتى تستهدف الاستفادة من الفرص المتاحة وتتحاشى المخاطر ؛ أى إن التخطيط بهذا الاعتبار يعنى تصميم أو نمودجا للمستقبل المرغوب ، وتحديد الوسائل المؤدية إليه .

- التخطيط الاستراتيجى عملية تبدأ بصياغة الأهداف ثم الاستراتيجيات والسياسات ثم الخطط التفصيلية والمؤدية إلى تنفيذ الاستراتيجية بصورة يتحقق من خلالها الأهداف المرسومة ، وبالتالي يتم تحديد مسبق للجهد التخطيطى المطلوب وزمن توقيته وآلية تنفيذه ، والجهة التى ستتولى عملية التنفيذ ، وكيفية معالجة النتائج، وهى بذلك عملية تسير وفق أسس واضحة ، غير أنها يجب أن تتصف بالاستمرارية للسيطرة على التغيرات التى قد تحدث فى البيئة .

- التخطيط الاستراتيجية كفلسفة ، حيث يمثل اتجاها وأسلوبا للحياة وهو يركز على الأداء المبني على أساس من الدراسة والتنبؤ بالمستقبل ، واستمرارية عملية التخطيط .

- التخطيط الاستراتيجي كبناء ، حيث يسعى إلى محاولة الربط بين أربعة أنواع رئيسة من المكونات ، هي : الخطط الاستراتيجية ، والبرامج متوسطة المدى ، والميزانيات قصيرة المدى ، والخطط الإجرائية للتكامل بينها في صورة قرارات آنية .

إن التخطيط الاستراتيجي يمكن المؤسسة من الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بماذا وكيف ، وهو بذلك يصبح رؤية لوظيفة التنظيم في المستقبل ، ويوفر إطارا من شأنه توجيه الخيارات التي تحدد مستقبل واتجاه تنظيم معين، وهو يساعد في أن تدرك المؤسسة وضعها الحالي والمستقبلي المتوقع ثم تطور الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات بغية اختيار وتنفيذ إحداها .. إنه يساعد المؤسسات التي لا تسعى إلى تحقيق منفعة على الاستجابة بشكل جيد للظروف المتغيرة ، وهو في الوقت ذاته جهد منظم لتقديم القرارات وممارسة جوهرية ، تشكل اتجاه وطبيعة أنشطة المؤسسة ، ويعزز عملية الانسجام بين المؤسسة التعليمية والبيئة التي تتميز بطابع التغير ، من خلال تطوير نموذج قابل للتعديل يمكن تطبيقه بهدف تحقيق مستقبل المؤسسة التعليمية .

إن هناك ستة مظاهر يتسم بها التخطيط الاستراتيجي في المجال التعليمي عن غيره ، هي :

- صنع القرار الاستراتيجي يعنى القدرة على بقاء المؤسسة التعليمية وقادتها في حالة نشاط دائم فيما يتعلق بمواقفهم .
- التخطيط الاستراتيجي يرمى إلى المزيد من التقدم والتطور ، وتبقى المؤسسة التعليمية في حالة تناغم مع بيئتها المتغيرة .
- الاستراتيجية الأكاديمية تكون تنافسية ، وتدرك أن المؤسسة التعليمية تتأثر بظروف السوق والتنافس المتزايد .

- التخطيط الاستراتيجي لا يركز اهتمامه على الخطط الموثقة والتحليل والتنبؤ والأهداف ، ولكنه يولى عملية صنع القرار جل اهتمامه .

- عملية صنع القرار الاستراتيجي تمثل خليطا من التحليل المنطقي والاقتصادي والخبرة السياسية والتفسير السيكولوجي ، ومن ثم فهو على درجة فائقة من التعاون والمشاركة .

- التخطيط الاستراتيجي يضع مستقبل المؤسسة التعليمية في المقدمة ؛ لأن القائمين عليها يضعون تصورا للمستقبل والإجراءات والعمليات اللازمة لتحقيق هذا المستقبل .

ويسعى التخطيط الاستراتيجي إلى تحقيق أهداف متنوعة ، منها : تغيير اتجاه المؤسسة التعليمية ، والإسراع بالنمو وتعميم العائد ، وتركيز الموارد على المهم ، وتطوير التنسيق الداخلي بين الأنشطة وتطوير عملية الاتصال ، والرقابة على العمليات الجارية ، والاهتمام بالممارسات المستمرة ، وتدريب الرؤساء ، وتنمية ذوى الأداء المتدنى ، ووضع القضايا الاستراتيجية فى بؤرة اهتمام الإدارة العليا ، وتوليد الشعور بالأمن بين الرؤساء يكون نابعا من فهم أفضل للبيئة المتغيرة وقدرة المؤسسة على التكيف معها ، وخلق قاعدة بيانات دقيقة تساعد فى صناعة قرارات رشيدة ، وتوفير إطار مرجعي للميزانيات والخطط الإجرائية قصيرة المدى ، وتوفير التحليلات الموقفية المخاطر لبيان إمكانية المؤسسة على تحقيق جوانب القوة وتفادى جوانب الضعف ، وتصميم خريطة توضح الاتجاه الذى تسير فيه المؤسسة وآلية تحقيق ذلك ، ومراجعة الأنشطة الحالية للقيام بعمليات التكيف والتعديل فى ضوء التغيرات البيئية والتكيف معها .

إن إحدى الدراسات الحديثة فى مجال التخطيط الاستراتيجي تشير إلى ضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط الاستراتيجي فى المؤسسات التعليمية لزيادة كفاءتها وفعاليتها ، وعلى ذلك .. فإنها توصي بما يلى :

- تعديل الفكر الأساسى للمؤسسة التعليمية فى ضوء استراتيجية، تقوم على التخطيط، وتساعد فى تقويم الأهداف والخطط والسياسات .

- المساعدة فى تحديد القضايا الجوهرية التى تواجهها المؤسسة التعليمية ، ومن ثم إرشادها إلى صنع قرارات رشيدة .
 - المساعدة فى توجيه وتكامل الأنشطة الإدارية والتنفيذية وتكامل الأهداف ومنع ظهور التعارض بين أهداف الوحدات الفرعية للمؤسسة التعليمية .
 - توليد الشعور بالقدرة على الرقابة لدى القيادات وتقويم الأداء والسيطرة على مستقبل المؤسسة التعليمية وتدعيم الشعور بالعمل الجماعى لتحقيق المصلحة العامة .
 - تنمية روح المسئولية تجاه المؤسسة وأهدافها ورسالتها وإحداث التغيير الذى يستهدف تحقيق تلك الرسالة .
 - المساعدة فى صنع قرارات استراتيجية منطقية رشيدة فى مجابهة الأحداث الراهنة والمتوقعة .
- إنها تكنولوجيا عصرية تقوم على أصول التفكير العلمى والتحليل الموضوعى المنظم ؛ لإصدار أحكام عقلانية ذات رؤى بعيدة للمستقبل ، تتحلى بالتنفيذ الكفاء ومشروعاتها ، وهى بذلك تشكل مفهوما جديدا وممارسة متجددة للتخطيط الإستراتيجى فى قيادة المؤسسة التعليمية .

٣- التنمية والمعرفة فى الأنظمة الثالثة :

عملية التنمية عملية تغيير وتحول ، فالإقتصاد يتطور ، والمجتمعات والثقافات تتطور ، والطبيعة تتطور ، ولكنها تتطور بسرعة مختلفة ، متسببة فى كثير من الضغوط تتطلب التصدى لها وإدارتها .. يضاف إلى ذلك أن تنامى مدى وسرعة التغيير فى النشاط الإنسانى فى عصر العولمة يتجاوز فى بعض الحالات المعدل الذى تستطيع به العمليات الطبيعية لنظم الحياة التكيف معه . وتغير العولمة والتغير التكنولوجى الأسرع على طبيعة التفاعل الاجتماعى يؤثران فى كفاءة المؤسسات القائمة ، ولئن تهيأت بفضل العولمة والتغير التكنولوجى مزايا كثيرة .. فقد تكون لذلك آثار جانبية ضارة ، إذا لم تتطور المؤسسات على الأصعدة المحلية والقومية والدولية

بالسرعة الكافية للتعامل مع فيوص الآثار السلبية ، كما أن آثار الإنماء التقليدية للتنمية بدأت بدورها تعرقل وتقيد مسارات معينة للتنمية أو تجعلها أكثر تكلفة . ولكن هذه العمليات إن أديرت إدارة جيدة .. فإنه فى وسعها خلق فرص جديدة ، كما أنه من بين القوى المحركة المترابطة الكثيرة للتغير والتحول تبرز أربع قوى ، هى : التجديد العلمى والتكنولوجى ، ونمو الدخل ، ونمو عدد السكان ، والحضنة .

إن تدفق المعلومات والأفكار، وهو ما عززته الإنترنت بدرجة فائقة من شأنه تمكين الدول الآخذة فى النمو من أن تتعلم من بعضها البعض ، وتتعلم من الدول الصناعية بصورة أسرع ، ومن شأنه كذلك أن يبسر ظهور شبكات ترصد طائفة أوسع من التأثيرات الإنمائية . ومن شأن التكنولوجيا أن تمكن الدول الآخذة فى النمو من أن تفقر قفزات واسعة فى مراحل عملية التنمية ، التى تعتمد على الاستخدام غير الكفاء للموارد الطبيعية . وفى وسع العلم والتكنولوجيا أن يساعد على التصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية .

وحتى يتسنى الانتفاع من هذه الفرص .. فإن الحاجة تدعو إلى قيام مؤسسات تستطيع حفر التجديدات التكنولوجية ونشرها والحيلولة دون الآثار الضارة أو التخفف من حدتها . إن الزيادة فى نمو الدخل تفرض ضغطا على النسيج البيئى والاجتماعى ، إذا لقى التحول فى أنماط الاستهلاك والإنتاج اهتماما قليلا ، غير أن هذا النمو الاقتصادى فى المستقبل يتطلب أيضا استثمارات كبيرة فى رأس المال الذى هو من صنع البشر، للتوسع فى القدرة الحالية كلما تقادمت . إن الدول الصناعية الحالية عندما كانت دولا آخذة فى النمو ، كانت كثافتها السكانية أقل بكثير من تلك الموجودة فى الدول الأخرى الآخذة فى النمو اليوم ، ومن ثم كان الضغط على مواردها أقل ، كما كان لديها هيكل عمرى أكثر مساواة فى التوزيع ، وكانت لديها معدلات إعالة أقل ؛ مما سمح للمؤسسات بأن تتكيف تدريجيا مع احتياجات السكان المتغيرين .

إنه من المتوقع أن يستقر عدد سكان العالم بنهاية القرن الحادى والعشرين عند تسعة أو عشرة مليارات نسمة ، وهو ما يقل بنسبة ٢٠ % عما تم التنبؤ به فى عقدى الستينات والسبعينات من القرن العشرين ، وما يهمنى هنا هى العوامل التى ساعدت فى ببطء النمو السكانى ، وهى :

- زيادة عدد النساء المتعلّقات والعاملات ، وصغر حجم الأسرة .
- زيادة الفرص خارج الاشتغال بالزراعة بما يخلق حاجة إلى مزيد من التعليم للأطفال .
- التوزيع الواسع النطاق لتكنولوجيا مواقع العمل الحديثة ، مما ييسر على الناس أن ينظموا الحمل .

إن العدد الكلى للسكان سيكون أكبر ؛ مما يفرض مزيدا من الضغوط على الموارد الطبيعية ، وعلى النسيج الاجتماعى . فإن انخفضت بصورة أسرع فإنه سيكون على كثير من الدول أن تتعامل مع مشكلة أخرى هى مشكلة كبار السن والتي تظهر بوضوح فى الريف ، ونتيجة لذلك .. فإن سياسة الطفل الواحد فى الصين أدت بصورة مثيرة وناجحة إلى خفض العدد الكلى للسكان ، وستؤدى بحلول عام ٢٠٣٠م أن يصبح ثلث عدد السكان فوق الخامسة والستين من العمر . ومع انخفاض الخصوبة يتغير الهيكل العمرى للسكان ؛ مما يفتح نافذة للفرص فى الدول الآخذة فى النمو لبضعة عقود ، وهى نافذة يمكن استخدامها فى تحقيق الرفاهية للجميع والارتفاع بمستواهم ، ومما يمكن هذه الدول من أن ينفق مبالغ أقل على تشييد المدارس والجامعات ، وعلى النفقات الطبية للمسنين ، وأن تستثمر الوفورات فى تحقيق نمو اقتصادى ، ولكن هذه المزايا لن تتحقق إلا إذا كان أعداد السكان فى سن العمل مستخدمين استخداما يكفل لهم الأجر الكامل، ولديهم فرص للتوسع فى قاعدة أصولهم .

لقد ساعد الاستثمار فى تكوين قوة عاملة ماهرة صحيحة البدن ، مضافا إلى ذلك تهيئة الأجواء السياسية والمؤسسية المفضية إلى استخدام هذه القوة العاملة استخداما فعالا على تحقيق نمو اقتصادى قوى .

إن أعداد السكان الآخذة فى النمو المتسارع يتعذر معها مع الحكومة التى تنوء بقيود مالية أن تتوسع فى توفير الوظائف والبنى الأساسية والخدمات العامة بقدر يكفى للحاق باحتياجات الناس . وفى وسع الحكومة أن تتحول من اللحاق بالاحتياجات الكمية للخدمات إلى تحسين نوعية هذه الخدمات، وعندئذ يمكن التخفيف من حدة قدر كبير من التوتر الاجتماعى ، ومن خيبة الرجاء الناشئين عن البطالة وسوء الخدمات العامة . ومن شأن معدلات النمو السكانى الأقل أن تخفف من الضغوط على الموارد الطبيعية ،

ولكن الزيادة فى استهلاك الفرد ستفسد هذا الأمر ؛ مما يفرض الأخذ الضرورى بالتكنولوجيا ومسارات النمو الخاصة بالإنتاج والاستهلاك الكفيلة باستخدام الموارد الطبيعية استخداما مستديما. والاستفادة من الفرص التى يتيحها استقرار السكان . فمن الأمور الحاسمة توقع المشكلات وتحديد الاستراتيجيات الإنمائية لاجتياز الحالات المحبطة ، دون خلق ظروف تؤدى إلى مزيد من الصراع أو تدهور الموارد .

إن النمو المطلوب فى الإنتاجية يتطلب تحولا من الاعتماد الشديد على الزراعة بوصفها المصدر الأول للاستخدام والدخل إلى أنشطة غير زراعية لا تستخدم الأراضي استخداما كثيفا ، ويرافق هذا عادة تحول كبير للسكان من المناطق الريفية إلى مناطق حضرية . والواقع أن أهم تحول اجتماعى اقتصادى ثقافى هو تحول المجتمعات الريفية المغلقة نسبيا ، والمنطوية على ذاتها ، والمستندة للأعراف إلى مجتمعات حضرية تأخذ بالشمول ، وتنمو نحو الجديد . وطالما تكيفت المجتمعات الريفية وأوجدت مجتمعات تنبض بالعافية ومكتفية ذاتيا ، ومادام فى الوسع امتصاص المخاطر محليا .. فقد مضت هذه المجتمعات تواصل التعلم والتكيف ، غير أن الاعتماد على أنظمة أيكولوجية محلية قد فرض قيودا على تحمل المخاطر وعلى التجديد .

وهذا الطريق الذى يتسم بالاستقلال الذاتى فى التنمية يأخذ فى التغيير مع ازدياد انجذاب المناطق الريفية إلى داخل الأسواق الأكبر وتعزيز روابطها مع المناطق الحضرية ؛ مما يجعل من شبكات التجارة ومن البعد عن مراكز التسويق خصائص شديدة الحسم بالنسبة لفرص التنمية وللضغوط المحلية على الموارد . إن المجتمع الحضرى يسمح بتوزيع المخاطر على عدد أكبر من الناس والأنشطة ، فتتدفق المعرفة بسلاسة أكبر من خلال زيادة فرص الاتصال وحباها لوجه فيما بين القوى الفاعلة المختلفة ، كما تحفز الحاجة إلى تقبل وجهات النظر المتباينة ومواجهة التحديات السريعة التغيير التجديد والابتكار والتطبيقات الجديدة للتكنولوجيا . ومن نتيجة ذلك تصبح المدن الأكبر حاضنات لقيم جديدة منها تحمل المخاطر والابتكار بالتجديد .

إن تدفق المعرفة والابتكار وزيادة نطاق الأنشطة ، وإقامة مناطق إدارية أوسع هى عناصر محورية بالنسبة للتخصص ونمو الإنتاجية ويصدق هذا لا على إنتاج

السلع فحسب ، بل يصدق كذلك على توافر الخدمات . ففي استطاعة قرية أن تتحمل تكاليف مدرسة ابتدائية أو عيادة أساسية ، كما يستطيع المعلم أو الطبيب المحلى أن يكون ممارسا عموميا متعدد الأنشطة . ولكن توفير التعليم والرعاية الصحية العليا فى مستواها والأكثر تقدما وتميزا يتطلب مهارات أكثر تخصصا ، ونظرا للتكاليف الثابتة لدعم هذه المهارات المتخصصة ، فإن الحاجة تدعو إلى قيام منطقة إدارية أكبر . وكلما ارتفعت كثافة السكان انخفضت تكاليف النقل ، وبانخفاض تكاليف المواصلات تصبح العمليات الأكثر تخصصا عمليات ممكنة ، ومع صعود التدرج الهرمى للتخصص المطلوب تتوسع المنطقة الإدارية بدورها .

ومن هنا .. فإن الانتقال من القرى إلى المدن إلى العواصم يتمشى مع القدرات الوظيفية المختلفة للتجمعات الحضرية الأكبر حجما والأعلى كثافة . ومن السهل تحقيق المزايا المحتملة للكثافات العليا والتواصل الأكبر ، إذا ما تم تحسين مناخ الاستثمار من خلال قواعد وإطارات أفضل للتمكن من أسباب القوة وبنية أساسية مادية أفضل وحفز الاستثمارات واجتذابها ، ولأسيما من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، التى توفر معظم الوظائف للسكان الصغيرة والمتوسطة الحجم التى توفر معظم الوظائف للسكان من أهل الحضر المتزايد هما المفتاح للتهيئة للنمو المتوقع فى سكان الحضر ، ولضمان قدرتهم على تسديد قيمة الخدمات والمرافق الحضرية المطلوبة .

إن الاقتصاديين والمهندسين يركزون على التغيرات القطاعية التى تصاحب النمو الاقتصادى والابتكارات التكنولوجية ، وهو أمر له دلالاته عند التركيز على الناتج المحلى الإجمالى ، وعلى قيام الصناعات وتفاديها ، ولكنه لا يمثل عونا كبيرا لفهم هذه المتغيرات وتأثيرها على المجتمع والطبيعة ، ويتبدى التحول الاجتماعى والاقتصادى الأساسى بدرجة كبيرة من الريفى التقليدى إلى الحضرى العصرى فى صورة مكانية ، والملاحظ أن المجتمعات الريفية منخفضة الكثافة نسبيا ، وتعتمد اعتمادا شديدا على الزراعة باعتبارها المصدر الأول للعمل والإنتاج ، والمجتمعات الحضرية العصرية عادة أعلى كثافة ، وتعتمد على أنشطة كالصناعات التحويلية والخدمات ، وهذه الأنشطة تثير أنواعا مختلفة من المشكلات الاجتماعية والبيئية والثقافية .

إن هناك أسئلة رئيسة يمكن أن تواجه العالم على مدى العقدين القادمين ، من أهمها :

- هل يستطيع سكان الريف أن يتغلبوا على الفقر ، وأن يحسنوا أسباب رزقهم ، وأن يتكيفوا مع الفرص الجديدة ؟

- هل ترقى المدن الآخذة فى النمو فى العالم النامى ما لديها من إمكانيات باعتبارها محركات ديناميكية للنمو والتحضر الاجتماعى ، أم هل تعيش فى زحمة الفقر والجريمة ؟

- هل تستفيد الموارد المتجددة ولاسيما الغابات والتربة والمياه والتنوع الإحيائى ومصايد الأسماك ، أم تدار باعتبارها موارد للمعيشة والرفاهية تستند إلى أجل غير مسمى ؟

- هل تصبح المجتمعات خلاقه ومرنة ومتطلعة إلى المستقبل أثناء مرورها بتحولات كاسحة فى أنماط النمو والهجرة ؟ وهل تقوى على النهوض بتنمية أكثر إنصافا وأن تتصدى للصدمات غير المتوقعة ؟

- وهل تستطيع الدول النامية التعجيل بتقدمها دون ضغوط اجتماعية وبيئية تطيح بالاستقرار ؟ وهل يسفر الناتج المحلى الإجمالى العالمى المتوقع وصوله فى أواسط القرن إلى (١٤٠) تريليون دولار عن ضغوط بيئية واجتماعية ، أقل مما هو حادث فى الاقتصاد العالمى الأصغر منه بكثير فى عالمنا الحالى ؟

وهذه الأسئلة حاسمة تتطلب منها عمليا وصولا إلى أجوبة عبر تعظيم الموارد والإبداعات . إن النتائج الاجتماعية والبيئية لها أثرها فى رفاهية البشر سواء بصورة مباشرة أو من خلال تأثيرها فى النمو ، ومتى أهملت القضايا الاجتماعية والبيئية ترك ذلك أثره على النمو الاقتصادى ، وهذا هو السبب فى أن تحسين نوعية الحياة سيتطلب أسلوبا للتنمية ، تندمج فيه الاهتمامات البيئية والاجتماعية بصورة اعمق وأكثر جلاء .

إن المعرفة عنصر حاسم فى التنمية ؛ لأن كل ما نفعله يستند إلى قوة المعرفة ؛ فلكي نحيا يتعين علينا أن نحول الموارد المتاحة إلى أشياء نحتاج إليها ، وهو ما يتطلب المعرفة . وإذا أردنا أن نعيش غدا أفضل ، وأن نرفع مستوى حياتنا ، وأن

نحسن صحتنا ونعلم أولادنا تعليما أفضل ، ونحافظ على بيئتنا .. فعلينا أن نقوم بما هو أكثر من مجرد زيادة الموارد ؛ لأن الموارد شحيحة .. ومن ثم فعلينا أن نستخدم هذه الموارد المتاحة بالطرق الكفيلة بتوليد عائد متزايد بما نبذله من جهد ونقوم به من استثمارات ، وهو ما يتطلب معرفة تزيد بنسبة أكبر عن زيادة مواردنا . والدليل على ذلك أن الدول المتقدمة رجحت فيها قوة المعرفة على قوة الموارد ، وأصبحت قوة المعرفة أهم عامل يقرر مستوى المعيشة ، أكثر من الأرض وأكثر من الآلة وأكثر من العمل ، كما أن الاقتصادات التي هي اليوم أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية هي اقتصادات تستند إلى قوة المعرفة ، وهي إذ تولد ثروة جديدة من مبتكراتها .. فإنما تخلق ملايين من فرص العمل المرتبطة بالمعرفة في طائفة عريضة من التخصصات: مهندسى المعرفة ، ومديرى المعرفة ، ومنسقى المعرفة ، ولا سبيل إلى المبالغة فى حاجة الدول النامية إلى زيادة قدرتها على توظيف المعرفة ، وبعض هذه الدول يدرك هذه الحاجة ويحاول وضع استراتيجيات قومية للمعرفة تعويضا عما فاتها ، غير أن الأمر يقتضى أن تقوم معظمها ببذل جهد أكثر وبسرعة أكبر لتوسيع قاعدة المعرفة لديها ، والاستثمار فى تعليم أبنائها ولاستغلال التكنولوجيا الجديدة فى الحصول على المعرفة ونشرها .

إن السعى فى سبيل الحصول على المعرفة ليس بالأمر اليسير ، فقابلية المعرفة للتسويق تحدها خصيصتان تميزانها عن غيرها : الأولى أن استخدام شخص ما لهذا الجزء أو ذاك من المعرفة لا يحول دون استخدام غيره لهذه المعرفة نفسها ، فهى كما يقول الاقتصاديون ليست تنافسية ، وأن من يأخذ واحدة من أفكارى يأخذ لنفسه ثقافة تربوية دون أن ينتقص من ثقافتى التربوية ، والثانية أنه متى صار جزء من المعرفة ملكا مشاعا تعذر على منشأ هذه المعرفة أن يحول دون استخدام الغير لها ، المعرفة غير قابلة للاستثمار بها ومتى نشرت نظرية جديدة أو فهم جديد لقانون .. أصبح ذلك مباحا للجميع والأفكار التى تتردد أصدائها فى السوق يمكن محاكاتها بسرعة ، دون النظر لزمان أو مكان .

وهاتان الخصيصتان للمعرفة تهيئان البشر فى كثير من الأحيان لاستخدام المعرفة دون دفع مقابل لها ، وهو ما يقلل من المكاسب التى يجنيها المبتكرون على استحداثهم المعرفة ، وهى مكاسب ليست قليلة . وعدم القدرة على الاستحواذ على

جميع عوائد المعرفة هو الحافز السلبي على توفيرها ، فإذا كان فى وسع شخص ما أن يستخدم الابتكار .. فإن عوائده تنقلص ولا يجد المبتكر ما يحفزه على الاضطلاع بعمليات البحث والتطوير باهظة التكاليف فى سبيل استحداث هذا الابتكار ، ومن ثم فإن الاستثمار فى استحداث المعرفة يكون ضئيلا فى الغاية ؛ ولذلك تنشئ الحكومات مؤسسات لإعادة الحوافز إلى المبتكرين ، حيث تتخذ شكل براءات الاختراع ، وحق التأليف ، وما إلى ذلك من أشكال حقوق الملكية الفكرية ، وجميعها مصممة بحيث تهيئ للمبتكرين فرصة استرداد تكاليف استحداث المعرفة والحصول على عائد مناسب .

وإذ تصبح المعرفة أصلا حاسما للشركات والأفراد فى الاقتصاد الجديد الذى يستند إلى المعرفة .. فإن الحاجة تترادى إلى حماية حقوقهم بالنسبة لهذه الأصول ، وفى الوقت ذاته لا بد للجهود التى تبذل لاستحداث المعرفة من أن تتوازن مع الحاجة إلى نشر المعرفة ، ولاسيما توفيرها للدول النامية ، وبصورة خاصة ، حيث يكون العائد الاجتماعى أكبر من العوائد الفردية .

وهنا لا بد من الالتفات إلى أن التقاليد وثقافة المجتمع تشكل عوامل اجتماعية ، تؤثر بوضوح فى استيعاب المجتمع المحلى للمعرفة الجديدة ، ولن يتقبل الناس هذه المعرفة ، ما لم يبد الذين يقدمون هذه المعرفة تقديرا للمعرفة المحلية وحساسية تجاه الأعراف والتقاليد الثقافية الشائعة . ومن هنا .. فإن الجهود التى تبذل لتحقيق التكامل بين الممارسات الحديثة والممارسات التقليدية قد تساعد على التحسن بأن تزيد بين التقبل الاجتماعى للمعرفة الحديثة ، وكذلك الاستفادة بالقوة الحادثة من المعرفة التقليدية . فضلا عن ذلك ، فإن المعرفة لا تتخذ طريقها تلقائيا إلى جميع من يحتاجون إليها من بشر وأماكن وكثيرا ما يحتاج الأمر إلى مؤسسات مناسبة ، سواء كانت حكومية أو خاصة ، لتسهيل مهمة الحصول على المعرفة وتبينها . إن المعرفة لها أهمية واضحة للأفراد والأسر فيما يتعلق بتربية الأطفال ، وتوزيع الوقت بين الإنتاج المنزلى والأعمال الخارجية ، والمعرفة المتعلقة بالعلاج ، والمعرفة الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة والأفران الأقل خطورة تقلل من تدهور البيئة وتزيد من السلامة . ومن شأن المعرفة أن ترفع مستوى المعيشة .

إن النواعيات الكثيرة من المعرفة بالإضافة إلى قابليتها المحدودة للتسويق تجعل من الصعب على أى شخص تقييم أثر المعرفة فى النمو الاقتصادى .. فكيف يتسنى أن نضع سعرا للأنواع المختلفة من المعرفة ، وأن نجمعها معا ؟ وما القاسم المشترك الذى يسمح بأن نجمع المعرفة التى تستخدمها الشركات فى عملياتها الإنتاجية ؟ والمعرفة التى تستخدمها مؤسسات رسم السياسة لصياغة السياسات ورصدها وتقييمها، والمعرفة التى يستخدمها الناس فى معاملتهم الاقتصادية وتعاملاتهم الاجتماعية ؟ وبماذا تساهم الكتب والمجلات والإنفاق على البحث والتطوير، والرصد المتوافر من المعلومات ومعدات الاتصال ، والتعلم والدراية الفنية للعلماء والمهندسين والطلاب ؟ ومما يزيد الأمر صعوبة أن هناك أنواعا كثيرة من المعرفة يقتصر تراكمها وتبادلها داخل الشبكات والجماعات التقليدية والجمعيات المهنية ، وهو ما يستحيل معه إعطاء قيمة لهذه المعرفة . ومما يعكس هذه الصعوبات فى تحديد كم المعرفة أن الجهود التى تبذل لتقييم التأثير الكلى للمعرفة على النمو قد انطلقت فى كثير من الأحيان بصورة غير مباشرة من فرض ، مؤداه : أن المعرفة تفسر الجزء من النمو الذى لا يستطيع تفسيره بعناصر ملموسة ، ويمكن التعرف عليها مثل العمل أو رأس المال ، أما النمو الذى لا تفسره هذه العناصر الإنتاجية فيعزى إلى النمو فى إنتاجيتها ؛ أى استخدام عناصر إنتاج أخرى استخداما أكثر ذكاء من خلال المعرفة .

وواقع الأمر أنه من المتعين علينا ألا ننسب إلى المعرفة كل نمو فى إجمالى إنتاجية العناصر .. فهناك أشياء كثيرة تسهم فى النمو كالمؤسسات مثلا ، ولكنها لا تتراءى فى مساهمات العناصر القابلة للقياس بدرجة أكبر ، فتأثيرها مشتبك اشتباكا لا فكاك له مع نمو إجمالى إنتاجية العناصر، لكن استخدام رأس المال البشرى يفسر أسباب النمو الاقتصادى تفسيراً أفضل ، حيث إن المستوى الأعلى من التعليم لدى البشر يعنى أن عددا منهم يستطيع تعلم استخدام تكنولوجيا أفضل ، يرشح ذلك أن التعليم وهو يعنى أن قوة المعرفة عنصر رئيسى فى تحقيق النجاح وسرعة النمو الاقتصادى ، كما أن الاقتصاد السريع النمو فى شرق آسيا يرجع إلى استراتيجية ناجحة لسد فجوة المعرفة بالاستثمار فى المعرفة المتجسدة فى رأس المال المادى والاستثمار فى البشر والمؤسسات لتعزيز القدرة على استيعاب المعرفة واستخدامها .

يضاف إلى ذلك أنه قد صار الآن واضحا أن التعليم دون الانفتاح على الابتكار والمعرفة لن يفضى إلى تنمية اقتصادية .

إن المعرفة هي أقوى قاطرة للإنتاج ، وهي تمكن من إخضاع الطبيعة وتلبية الاحتياجات ؛ فهي تكتسب أهميتها باعتبارها (أى المعرفة) قوة دفع ، وحيث إنها كذلك .. فمن الممكن أن يتم إدماجها ضمن استراتيجيات التنمية فى معظم الدول المتقدمة باعتبارها المصدر الرئيسى لنمو الإنتاجية ، وبالتالي العنصر الرئيسى فى النمو الاقتصادى .

إن العالم مجال خصب لفرص لا حدود لها ، حيث تولد الأفكار الجديدة منتجات جديدة ، وأفكار جديدة ، وإمكانات جديدة لتكوين الثروة . وهذا النهج له جاذبية من الناحية النظرية ، غير أنه يقصر عن تهيئة النظرة التطبيقية المستبصرة لتفسير الفوارق فى النمو الاقتصادى بين الدول ، كما أنه يواجه التحدى المتمثل فى التحديد الكمى للمعرفة على نحو مفيد ، ولكن وبالقدر نفسه ، تبين بعض الدراسات أن بعض العوامل المقترنة بالمعرفة تؤثر فى معدلات نمو الدول ، فهي تشمل إلى جانب رأس المال البشرى الاستثمار فى البحث والتطوير ، والانفتاح على التجارة ووجود بنية أساسية لنشر المعلومات ، لذلك .. فإن السياسات تشجع على استحداث المعرفة ، ودون حماية ملكية رأس المال المادى ورأس مال المعرفة .. لن يتم سوى القليل من الاستثمار والبحوث ؛ لأن المستثمرين لا يتوقعون الحصول على عائد مناسب من جهودهم ، والمؤسسات والسياسات الجديدة تسهل عملية نقل المعرفة ، وتعزز احتمال استخدامها استخداما ناجعا . يضاف إلى هذا أن العلاقة بين المعرفة والمؤسسات تسير فى اتجاهين ؛ فالمؤسسات الداعمة تسهل إنتاج المعرفة ونشرها ، والمعرفة ولاسيما المتعلقة بنتائج الترتيبات المؤسسية البديلة ، يمكن أن تفضى إلى مزيد من المؤسسات الداعمة . وهذه التفاعلات تزيد من أهمية قيام الدول بإنشاء مؤسسات تكمل عمل الأسواق فى تهيئة المناخ اللازم للإنتاج ، وتدعم التدفق الحر للمعرفة والمعلومات .

إن هناك ثلاثة اعتبارات تدعو إلى زيادة التعمق فى فهم التفاعل بين المعرفة والتنمية ، أولها : أن الاقتصاد العالمى يزداد تكاملا أكثر من أى وقت مضى ويصبح

عالميا بدرجة أكبر وأن للدول سيطرة قليلة على الاتجاهات العالمية ولا يسعها أن تعزل نفسها طويلا عنها ، حيث تهيمن الشركات المتعددة الجنسيات على الساحة الاقتصادية العالمية ؛ فثلث التجارة العالمية يجرى اليوم بين الشركات المتعددة الجنسيات وتوابعها ، وأدت التحسينات فى الاتصالات الدولية إلى جعل المسافات عديمة الأثر . **وثانيهما** أن حصة الصناعة ذات التكنولوجيا المتطورة من القيمة المضافة الإجمالية للصناعات التحويلية وحصة الصادرات قد نمت فى جميع دول منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

ومن المقرر أن نصف الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان الرئيسية فى تلك المنظمة يستند إلى إنتاج المعرفة وتوزيعها. ولهذا آثاره الواضحة على تشكيل القوة العاملة ؛ ففي أمريكا يزداد عدد العمال المشتغلين فى إنتاج المعرفة وتوزيعها عن عدد من يشتغلون بصنع السلع المادية ، وهذه ولاشك توفر نظرة مفيدة عن أهمية المعرفة للشركات والدول التى تتنافس فى الاقتصاد العالمى . **وثالثهما** أن تكنولوجيا المعلومات تتطور بمعدل هائل ، وهو تطور يترأى فيه التقدم الذى أحرز فى المعرفة التقنية.

وتستنهض ثورة المعلومات استحداث معرفة جديدة ، وأن تهيب للمبتكرين أسباب الوصول إلى المعرفة على وجه السرعة ، كما تيسر عدد متزايد من السلع والخدمات الأخرى . والأهم من ذلك هو أن ثورة المعلومات تهيب فرصا لا حصر لها لنشر المعرفة على نطاق واسع . إن الدول النامية مالم تحسن إنتاجها وتحول إلى إنتاج بضائع جديدة - وهو ما ينطوى على معرفة جديدة - فإنها ستواجه مستويات للمعيشة آخذة فى الانخفاض مقارنتها بدول أخرى متقدمة ، وعليها ألا تقصر جهودها على تكديس رأس المال المادى وتعليم أبنائها بل تنفتح أيضا على الأفكار الجديدة ، وأن تحصل على مزايا التقدم التكنولوجى ، ولذا فعليها أن تستزيد من قوة المعرفة ومداها كى ما تسد الفجوة فى مستويات المعيشة .

إن التنمية الناجحة تتطوى على ما هو أكثر من الاستثمار فى رأس المال المادى، أو ما يسمى الفجوة فى رأس المال ، وتتطوى كذلك على الحصول على المعرفة واستخدامها، أى سد الفجوة فى المعرفة. وتواجه الدول النامية مهاما رئيسة ، هى : الحصول على المعرفة العالمية وتطويرها واستنباط المعرفة محليا، والاستثمار

فى رأس المال البشرى لزيادة القدرة على استيعاب المعرفة واستخدامها ، ثم الاستثمار فى التكنولوجيا لتسهيل الحصول على المعرفة واستيعابها ، والتصدى لهذه المهام يتطلب استراتيجيات متكاملة ، فلا يسع الدول أن تحصل على التكنولوجيا الجديدة إلا إذا استثمرت فى التعليم أيضا ، والتكنولوجيا الجديدة تستحث الطلاب على التعليم وتسهيل الحصول على المعرفة . ومن هنا .. فإن السياسات الفعالة للحصول على المعرفة واستيعابها ونقلها هى مكونات يدعم بعضها البعض الآخر باستراتيجية شاملة ، ترمى إلى سد فجوة المعرفة .

٤- صناعة القرار فى عصر المعلومات :

يختلف الناس اختلافا بينا فى طريقة التفكير، والخلفية العلمية والتاريخية والاجتماعية التى كونت خبرة كل فرد وشخصيته وطريقة تفكيره التى يواجه بها مشكلاته . وتصنف الأنماط الأساسية لتفكير الأفراد إلى خمسة أنماط ، وقد يغلب نمط واحد أو أكثر على فرد بعينه ؛ تبعا للحالة أو الموقف الذى يواجهه . وأنماط تفكير الأفراد هى محاولة للإجابة عن السؤال : كيف يفكر الناس ؟ الإجابة ليست سهلة .. فلم يحدث أن وضع شخص نفسه تحت الملاحظة لاستخلاص حدود قدراته . وأن تصنيف الناس فى خمسة أصناف من حيث أسلوب تفكير كل منهم ، وأن لكل فردا نمطا بعينه .. فقد يكون للشخص الواحد أكثر من نمط ، كما أن هذه الأنماط تم قياسها فى المجتمعات المتقدمة ، ولذلك فهى تختلف من مجتمع إلى آخر ولكنها فى مجملها تعطى مؤشرات علمية مفيدة .

النمط الأول هو المخلوق ، والتخليق يعنى صنع شيء جديد أو أصيل من أشياء مختلفة أو جمع وتكوين فكرة من أفكار عديدة متباينة . وغالبا ما يفضل الفرد المخلوق أن تكون عملية تفكيره توقعية أى ماذا يحدث لو ؟ وهو بطبيعته يحب التكامل ، ويبحث عن العلاقات بين الأشياء ومحاولة المواءمة بينها فى تكوين واحد جديد للحصول على أفضل تواؤم ، وهو يحسن الإصغاء إلى الآخرين فى محاولة للوصول إلى حل جديد ، كما يحب التغيير حتى ولو كان لمجرد التغيير.

والنمط الثانى من الناس هو المثالى ، الذى يفكر فى الأهداف ووجهته المستقبل ،
ويتبلور مفتاح شخصيته فى السؤال إلى ماذا يقودنا ذلك ؟ ولماذا ؟ هو يفكر دائما فى
احتياجات الناس وفى مصلحة المجتمع ، وقيم المجتمع ذات أهمية خاصة لديه ، وهو
مشغول بالمستقبل ويرغب فى الوصول إلى مستويات رفيعة من العمل ومن المستوى
الاجتماعى ، ويرحب دائما باختلاف وجهات النظر والبدائل ، ويهتم بالقيم والعواطف
والمشاعر والحدس .

والنمط الثالث هو العملى الذى يميز ما هو حقيقى مما هو زائف اعتمادا على
خبراته الشخصية والاستجابة الفورية . ويتميز بالبحث عما يمكن أن يفيد أو ينفع ،
وهو يحل المشكلات على مراحل أو بأسلوب الخطوة خطوة ، ويسعى للحصول على
نتائج سريعة ، ويهتم بالحصول على الحلول القابلة للتطبيق ، أو الحل الجزئى للمشكلة
فى كل وقت ، ولا يؤمن بالتنبؤ أو التحكم فى أحداث العالم . وهو يحب أن يكون
موفقا فى رأيه ، ولديه مهارات اجتماعية تساعده على التكيف ، ويستقص أفكار
الآخرين .

والنمط الرابع ، هو المحلل ، وسماته الأساسية الحرص واستخدام المنطق
والمنهجية ، ويعطى اهتماما كبيرا للتفاعل وجمع المعلومات ووضع الخطط بحرص
قبل صنع القرار . والمحلل يهتم بالنظريات ويتعامل مع الحقائق ، ويعتقد فى نفسه أنه
يلتزم بأسس سليمة ، وهو مولع بتحليل الأشياء والحكم عليها فى إطار عريض ، يمكنه
من شرح الأشياء وتوضيحها ، وصولا إلى الخلاصة والنتيجة وهو يرى العالم منظما
ومنطقيا وأن التنبؤ بأحداثه شيء ممكن . وهو يبحث عن حل المشكلات عن طريق أو
منهج أو علاقة رياضية أو منظومة يمكنها حل المشكلة ، وعلى ذلك فهو يهتم بأفضل
طرائق الحل . ومفتاح شخصيته يتمحور فى أنه لو أمكننا التقدم بطريقة علمية .. فإن
القرار سيكون رشيدا صالحا للتطبيق مأمون المخاطر ؛ أى إن المحلل يحب أن يكون
متأكدا من الأشياء ليعرف ما يمكن حدوثه ، وهو فخور بقراراته وإحساسه فى فهم
الأمر ، بغض النظر عن المواقف المختلفة .

أما النمط الخامس من الناس فهو الواقعي ، ومن سماته أنه إمبريقي يرى أن الواقع هو ما يمكن إحساسه أو لمسه بخبراته ومعارفه السابقة والشخصية . ومفتاح شخصيته أن الحقائق هي الحقائق ؛ أى إن ما نراه هو ما نحصل عليه ؛ أى إن اهتمامه يكون بالنتائج المحسوسة . وهو يتعامل مع الحقائق بموضوعية ، وتعنيه النتائج المنظمة والعملية والإجراءات ، وهو يضيق بالاستنتاجات ، ويتعامل مع المتاح من الحقائق فقط ، وهو يميل إلى التحكم فى الموارد والناس والنتائج .

معنى كل ما سبق أن نمطا واحدا من هذه الأنماط هو السمة السائدة الغالبة فى شخص واحد ، على حين تتداخل بقية السمات فى شخصيته . وأنه من الخطورة بمكان أن نعتمد على شخص فرد أو حفنة لا تضم إلا قدرات وتخصصات محدودة لصنع القرار ؛ لأن مشكلات العصر معقدة يصعب حلها بنمط معين من التفكير ، حيث إن أى مشكلة تتضمن جوانب عديدة ، منها : الاقتصادى والاجتماعى والتقنى والسياسى والاستراتيجى ، وكلها مترابطة ومتغيرة بتغير المستويات الثقافية والحضارية لكل مجتمع على حدة .

والأساس الذى لا يمكن تجاهله هنا أن يكون اختيار الأفراد مبنيا على القدرات والمؤهلات بجانب صفات شخصية عديدة ، ولا يجب أن يبنى الاختيار على انتماءات سياسية أو فئوية أو حزبية . كما أن القرار الفردى محفوف بالمخاطر واحتمالات خطئه تعادل احتمالات صوابه ، ومن العبث تعريض مصير مؤسسة أو مجتمع ما لاحتمال خطأ مقداره خمسون بالمائة .

إن صنع القرار عملية معقدة لا يجب أن تستند إلى الحدس ، أو الاحتمالات ، أو الحالة النفسية أو المزاجية لصانع القرار أو انفراد شخص بقرار .

إن عصر التجربة والخطأ قد انتهى منذ قرن من الزمان أو يزيد مع تقدم العلم والتقنيات ، وأن نتيجة أى قرار يستحيل محوها ، فصنع القرار وتنفيذه عملية لا انعكاسية ، حيث إن من المستحيل إعادة حاله إلى وضعها الأسمى بتنفيذ قرار مضاد ، وهناك عديد من النظريات والتقنيات والأجهزة التى تعاون فى صنع قرار ينخفض فيه الخطأ إلى أدنى درجة . يتطلب صنع القرار الصائب معلومات وبيانات ومعارف

وأجهزة لتخزينها واسترجاعها ، ويتطلب كذلك قدرات شخصية ومهارات للتحليل ، سواء لتحليل العوامل أو المخاطر أو الظواهر أو لإجراء السيناريوهات الضرورية واستطلاع الرأى عبر الأجهزة المعنية ، اختبار ردود الأفعال .. وكل ذلك يوجب صنع القرار من خلال منظومات قادرة مرنة سريعة الاستجابة مستقلة إلا عن الحقائق الصحيحة ، وهنا يجب أن نشير إلى مبدئين : الأول أن المعرفة قدرة ، وكلما زادت المعرفة والمعلومات قلت الأخطاء وقلت المخاطر ، لذلك .. فإنه يتوجب حشد المعلومات والمعارف وأهل الكفاءة لا أهل الثقة ليكمل بعضهم بعضا عند صنع القرار ، كما يتطلب ذلك جهاز معلومات كفء محدثة معلوماته ، والمبدأ الثانى هو أن رأى المجموع ليس هو مجموع الآراء .. فقد يتصور البعض أن صانع القرار عندما يقوم بسؤال عدد من المختصين عن رأيهم فى موضوع ما ، يصنع هو بنفسه القرار النهائى .. إن مثل هذا الإجراء يمثل رأى المجموع ، وأنه قد استشار . وتلك خدعة يلجأ إليها ذوو النزعات الدكتاتورية للتمسح أو التشدق بالديمقراطية ؛ لأن ذلك هو رأى شخص وقرار فردى يحتمل خمسين بالمائة من الصواب .

إن صنع القرار أصبح من قبيل الأعمال اليومية التى يمارسها إنسان الألفية الثالثة، وتواجه المجتمعات النامية مشكلات لا حصر لها نتيجة لتراكم عصر التخلف ونحن نعيش عصرا آخر يتسم بالتقدم السريع فى المعرفة والتكنولوجيا ، والصراعات الدولية والفجوة الاقتصادية الضخمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة ؛ مما يجعل صنع قرار يحدد الأولويات أو يتجنب المخاطر الجسيمة أمرا صعبا ، خاصة مع غياب أجهزه واعية قادرة .

إن صدور عدد من القوانين المتعارضة والقرارات المتضاربة التى لا تعتمد على تحليل الأسباب الأساسية يعرض مصير المؤسسات والدول لكثير من المخاطر التى يمتد أثرها إلى وقت بعيد . وعليه .. فإنه يجب وضع فكر أهل العلم فى طرق صنع القرار حماية لمستقبل المؤسسات والدولة على حد سواء ، حماية لمستقبلها من نتائج قرارات قد تؤثر علينا فى فترة حرجية من حياتنا ونحن نبحث فيها عن التحديث والتطوير والتنمية لملاحقة الدول المتقدمة والتصدى لتطورات سريعة متلاحقة فى الألفية الثالثة .

إن المقصود بصنع القرار بمفهوم علمي حديث هو مجموع الإجراءات التي تتخذ، وكذلك طرائق التفكير والمعالجة للاختيار بين بدائل أو إيجاد حل لمشكلة للخروج من أزمة أو موقف أو حالة. إن صنع القرار بهذا التعريف يؤثر فيه العامل الشخصي ؛ حيث إنه مهما تقدمت التقنيات أو استخدام الكمبيوتر .. فإن كل المدخلات من معلومات ومتغيرات وعوامل وإجراء السيناريوهات ، وكذلك الاختيار الأخير والتفضيل عمليات تعتمد أساسا على الشخص أو الأشخاص . أما أجهزة الكمبيوتر والتقنيات الحديثة .. فهي عوامل مساعدة ، تتسم بالسرعة والدقة في المعالجة الرياضية ، وكلها تعاون الإنسان لصنع القرار .

إن منظومات صنع القرار بالأسلوب العلمي تكاد تكون جديدة على الفكر في الدول العربية ؛ نظرا لصعوبة بداية إنشاء هذه المنظومات على نطاق كبير ، وعليه .. فإن ما يجب أو يفضل عمله هو :

١- البدء في تصميم وإنشاء عدد محدود من المنظومات في بعض مؤسسات صنع القرار ، تنمو وتتدرج مع إعداد أفراد الكادر وحسب الخبرات التي تكتسب ، ويقوم المتخصصون الرواد في هذا المجال بعقد حلقات بحث ، وورش العمل لمناقشة شكل المنظومة وأجهزتها وطرق اختيار أفرادها وطرق عملها وبرامجها وإجراءاتها وعملياتها ، وكذلك تدريب الأفراد اللازمين لها. ويمثل العلماء التخصصات المعنية في كل مجال والمشتغلون بالاستراتيجيات والرياضيات وتحليل المنظومات .

٢- إدخال بعض المقررات في برامج الدراسة الجامعية تعنى بدراسة الحالة وبحوث العمليات ، وتحليل المنظومات وتصميم المنظومات وتقنيات استقصاء وقياس الرأي العام ، وتقنيات تحليل المخاطر ، والمعلومات خزنها واسترجاعها وتداولها وتأمينها وتقييم الأسلوب العلمي في التفكير، وتوجيه التعليم الجامعي نحو أساليب حل المشكلة .

٣- القيام ببحوث ونشر المعرفة في مجالات تحليل المخاطر وأسبابها ، ورسم الاستراتيجيات وحفظها عند حاله التوازن الحرج ، والنمذجة والمحاكاة ،

والاتصالات والمعلومات وتأمينها ، والاختبارات والمقاييس النفسية والذكاءات وديناميكا الجماهير .

٤- التوسع فى الدراسات العليا لإعداد عدد كاف من الأفراد ، الذين يتمتعون بقدرات الابتكار والاستقلالية والمبادرة والقدرة على التصور واستقراء المستقبل ؛ حتى يكونوا نواة للمتخصصين والاستشاريين فى فروع العلم وتقنياته ، والتي لها صلة بصناع القرار .

إن صنع القرار هو اختيار بين بدائل لإيجاد حل لمشكلة ، أو للخروج من أزمة أو موقف أو تغيير حاله . وهناك كثير من القرارات التي يتعرض الإنسان لصنعها لمواجهة موقف ما . وتختلف هذه القرارات وطبيعتها باختلاف المواقف أو باختلاف المخاطر أو مداها أو تأثيرها على المجتمع أو طبيعتها اليقينية ويصعب حصر أنواع القرارات التي يجب أن يصنعها الإنسان ، وما أكثرها فى حياتنا اليومية .

إن أى قرار يتوقف على الموقف أو الحالة ، كما يتوقف على عدد من العوامل ، وعدد من المتغيرات التي تتغير بتغير التقنيات ، وبمستوى المجتمعات. وما يهمنا هو مجموعتان من القرارات ، تمثل كل مجموعة منها السمات الأساسية لكثير من القرارات ، وهاتان المجموعتان هما : قرارات دون مخاطر ، وأخرى تحمل مخاطر .

والقرارات دون مخاطرة هي مجموعة من القرارات التي لا يترتب على تنفيذها أى مخاطرة ، والتي يستطيع صانع القرار أو الفرد أو المجتمع تحمل نتائجها دون أعباء أو إضرار تذكر ، أو تقع هذه النتائج فى مجال الاحتمال . ويكون صانع مثل هذه القرارات على درجة عالية من اليقينية من النتائج وفعاليتها . ويفترض فى صانع القرار فى هذه الحالة أن يكون على معرفة تامة بالمواقف والعوامل المؤثرة عليه ، ونتائج قراره . وأن يكون قادرا على تحمل نتائج هذا القرار سلبيًا أو إيجابيًا ؛ أى إن المخاطرة تدخل فى مجال الاحتمال . وأن يتاح له كل البدائل ، وبصفة مستمرة وأن يكون رشيدا قادرا على تعظيم اختياراته . ويقع الكثير من القرارات اليقينية فى هذا النطاق ، وأن تتساوى فاعلية وتأثير ونتائج القرار والقرار المضاد .

أما القرارات التي تحمل المخاطرة .. فهي القرارات التي تتضمن نتائجها قدرا من المخاطرة لاحتمال وقوع خطأ ناتج من عدم إمكانية التحكم أو السيطرة على المتغيرات أو على مسارها. وهناك فارق بين المخاطرة وعدم اليقينية التي تعنى عدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة لصنع القرار ، أو أن درجة اليقينية فى هذه

المعلومات منخفضة مثل البيانات الإحصائية أو المعلومات المحسوبة على أسس فرضية يصعب التحقق من مصداقيتها ، أو تستند إلى نتائج تجريبية متباينة . وقد تنشأ المخاطرة من سوء التنفيذ نتيجة لعدم مناسبة التوقيت أو خلل في الاتصالات ، أو عدم إمكانية التحكم ، وتسمى هذه العوامل الثلاثة القيادة والاتصالات والتحكم ، وتعنى القيادة هنا سلطة تنفيذ القرار بعد صنعه .

ويخضع تحليل المخاطرة وأسبابها لتقنيات عديدة يعرفها المتخصصون كل فى تخصصه . ويجب أخذ المخاطر ودرجة الاحتمالية فى وقوعها أثناء صنع القرار ؛ حيث إن مجموعة القرارات دون مخاطرة لا تستحق عرضها هنا ، وما نعرضه هو أنواع القرارات التى تحمل مخاطرة ، وهى :

- القرارات الاستراتيجية :

وهذا النوع من القرارات من أصعب أنواع القرارات التى تحمل المخاطرة ؛ حيث إن نتائجها ذات أثر طويل المدى لا يسهل إزالتها . وتجدر الإشارة إلى أن أى قرار بعد تنفيذه يترك نتائج لا يمكن إزالتها حتى لو نفذ قرار مضاد تماما ؛ أى إنها من قبيل العمليات اللانعكاسية، وقد تصاب الاستراتيجية نفسها بعدم التوازن الحرج .

وقد تفقد نتائج عدم التوازن الاستراتيجية خطرة للغاية إلى نتائج مدمرة تماما حيث يصعب السيطرة على مسارها ، وأهم أسباب عدم التوازن : سرعة اتخاذ القرار فى غيبة التحليل الواعى ، ومعرفة الخصم لاستراتيجية صانع القرار ؛ مما يستلزم تغيير هذه الاستراتيجية باستمرار غير محدود لمنع الخصم من الاستعداد المضاد ، ثم فشل القيادة أو الاتصالات أو التحكم أو كل ذلك عند التنفيذ وارتباك صانع القرار وذعره ، وارتجال قرارات جديدة فى لهفة ، تتصاعد حدتها وخطورتها مما يقود إلى عدم توازن جديد .

- قرارات الأزمات :

تنتج الأزمة عندما يحدث خطر مثل الحروب أو الكوارث أو الانتقال الفجائى من حالة مستقرة إلى حالة أخرى غير متوقعة. ويهدف القرار عادة إلى إعادة الحالة إلى وضعها المستقر . وقد تنشأ الأزمات عن : سوء الحكم على الأحداث ، أو عدم توافر معلومات كافية عنها أو عن عواملها أو أسبابها ، أو خطأ الحساب من الأشخاص ، أو السلطات أو القيادة ، أو سوء الأداء وعدم وجود إجراءات أممية أثناء بدء الأزمة ،

أو انزعاج صانع القرار تحت الضغط وانهياره نتيجة سوء اختياره ولعدم اتزانه انفعاليا ، أو سوء معالجة البيانات و المعلومات وترجمتها ، أو عدم تناسق وتكامل أفراد منظومة صنع القرار ؛ مما ينتج عنه خطأ فى التفكير الجماعي، أو غموض بعض القرارات مما يقود إلى أزمة لوجود اختناقات فى التنظيم أو فشل فى التنفيذ ، أو عدم مرونة المنظومة أو أمامياتها أو الإجراءات داخلها .

- قرارات خاصة بمشروعات كبرى :

ومعظم هذه القرارات يمكن السيطرة عليها ؛ حيث إن تقنيات صنع هذا النوع من القرارات معروفة للمتخصصين ويستدعى صنع القرار توافر المعلومات والخبرات اللازمة والكافية ، كما يمكن إخضاع هذا النوع من القرارات فى معظم الحالات للتحليل العلمى والرياضى وتعرضها للنقاش الحر المفتوح لتحليل المخاطر ، وتفاضى نتائج الآثار الجانبية التى قد تغيب عن صانع القرار أو لاختبار قبول المجتمع لمثل هذه القرارات (التلوث / مواقع المصانع / منخفض القطارة ..)

- قرارات تؤثر على المجتمع :

فى الواقع أن كل القرارات تؤثر على المجتمع، ولكننا نعنى هنا القرارات التى تؤثر مباشرة على رجل الشارع والجماهير الفقيرة . ويجب أن نتصف هذه القرارات بالقبول ولا تفرض من أعلى ، مثل : قوانين الانتخاب والجمارك والأسعار والبيئة وغيرها . إن حدوث أزمة نتيجة لقرار خطأ أو غير مقبول قد يقود إلى أزمة أكبر ، فقد يقود ضغط المجتمع إلى تصعيد إجرائى يقود إلى ضغط أكبر .. وهكذا . وقد يقود هذا التصعيد إلى عنف أو ثورة وخروج المنظومة عن التوازن ، ومثل هذه القرارات يجب أن تعرض للحوار الحر المفتوح وطلب الفكر، حتى تساهم الجماهير فى صنع القرار ، وحتى يلقى القبول ليتمكن تنفيذه باقتناع .

- قرارات التهويش :

وهى قرارات تفترض عدم كمال الرشد فى الخصم أو عدم وجود معلومات كافية لديه ، أو أن يكون الخصم متأكدا من عدم الإمكان على الرد السريع . وتدخل مثل هذه القرارات فى مجال المقامرة . ولا يجب بحال تعريض مجتمع ما لهذه المخاطر

خصوصا ؛ بسبب عدم التقدم الهائل فى طرق الاتصالات والاستكشاف عن بعد ؛ مما يتيح للخصم معظم المعلومات لصنع الاستراتيجية المضادة .

إن هذه القرارات تكمن وراءها نظريات ، هى نظرية صنع القرار ، وهى محاولة لوصف وتحليل العوامل والمتغيرات وتأثيرها على الاختيار ، بين بدائل حلول تحقق هدفا سبق تحديده بطريقة منظمة ومنهجية تقلل بقدر المستطاع احتمال حدوث خطأ ، أو تقلل حجم المخاطرة ، أو تمنع خروج الاستراتيجية أو الأزمة عن التوازن الحرج .

وهناك نوعان من المتغيرات يتوقف عليهما صنع القرار :

- متغيرات تتوقف على الحدس والتفضيل الشخصى والحالة المزاجية لصانع القرار . وهذه مجالها علم النفس، ولا يجب أن يعتد بها عند الحديث عن القرارات التى تحمل المخاطرة .

- متغيرات تتوقف على عوامل وبارامترات وحقائق ، يمكن قياسها أو التنبؤ بها بطريقة أو أخرى ، وتتسق مع أحد أنماط التفكير .

إن أى نظرية أو طريقة لصنع القرار يجب أن تكون قادرة على الإجابة عن الأسئلة التالية : كيف يمكن الحكم على النفاضل بين مختلف الأشياء التى تحدث ؟ وكيف يمكن قياس مدى التفاضل ؟ وكيف يمكن الحكم على احتمالات وقوع الأحداث التى تتحكم فيما يحدث ؟ وكيف يمكن قياس هذه الاحتمالات والأهداف ؟ وكيف يمكن الحكم على تغير الاحتمالات بالحصول على معلومات جديدة أو مع تغير العوامل والبارامترات ؟

وتختلف نظرية صنع القرار فى الموضوعات الاستراتيجية عن اتجاهات النظرية النفسية فى أنها تهتم بالأوضاع والعوامل والمعلومات ، التى تحكم الحالة المراد التصدى لها . ويجب ألا يتأثر صنع القرار بالحالة المزاجية أو النفسية لصانع القرار ؛ ولذلك يجب استبعاد القرار الفردى حينما يتصل الأمر بمجتمع ما . ولا تهتم نظرية صنع القرار بتبرير أو شرح حدث ما ، ولكنها تهتم أولا وأخيرا بفاعلية القرار فى إحداث الاستجابة المستهدفة ، وتتعدد نظريات صنع القرار تعددا كبيرا ولا توجد نظرية واحدة لمعالجة كل الحالات ، بل تعالج كل حالة أو موقف بالطريقة التى تناسبها .

ويمكن عرض أهم نظريات اتخاذ القرار كما يلى :

- نظرية المباراة :

هدفها معالجة مجموعة عامة من المشكلات الاستراتيجية بتحليلها رياضيا . وتفترض هذه النظرية أن المهاجم يعرف التحركات المختلفة للخصم ، ولكنه لا يعلم

أيها سوف يستخدم . ويعلم أن اختيار الخصم لتحركاته لن يكون عشوائيا ، وهدف الخصم عادة هو هدف المهاجم ، وزيادة فرصه في المكسب وتقليل فرص الآخر . وحيث إن الهدف واحد .. فإن المشكلة هي اختيار استراتيجية التحرك . والاستراتيجية هنا هي مجموعة القواعد ، التي تمارس أثناء المباراة أى الخطوة الأولى للمهاجم وما يقابلها من استجابات الخصم . وكذلك خطوته لكل استجابة للخصم ؛ أى إنها ثبتت (قائمة) لخطوات المهاجم ولكل خطوة ما يقابلها من الخصم ؛ أى إنها تحدد سلوك المباراة ومسارها .

وتقدم نظرية المباراة مجموعة من القواعد تساهم في كيفية اختيار الاستراتيجية المناسبة للتحرك ، وهي مفيدة في المباريات ذات العناصر العفوية والمفاوضات والمساومات والحروب ؛ وحيث إن النظرية تعالج حالات عدم التقنية .. فإنها تعتمد على مبدأ يحدد لكل استراتيجية أسوأ عطاء ممكن ، وإمكانية التدنى بأعظم خسارة . وبعبارة أخرى إذا كانت الاستراتيجية لا تقود إلى الكسب .. فيجب أن تقود إلى أقل خسارة ممكنة .

- دالة القرار الإحصائية :

وهي تطبيق لنظرية المباراة مبنى على أساس ملاحظات عديدة على شكل إحصائي ، يمكن تحويله إلى معادلة رياضية يمكن تطبيقها على الحالات المشابهة . وينتشر استخدام هذه الدوال عادة عند تصميم وسائل وإجراءات ضبط الجودة أو الاختيار بين سياسات .

- المباراة التجريبية :

هي أيضا تطبيق لنظرية المباراة ، بتجريب سلوك الجماهير أثناء مباراة ورصد تحركاتهم . ومثل هذه التجارب تعاون في وضع وتطوير الاستراتيجيات خصوصا في المباريات ، التي تتضمن أكثر من شخصين ، ويمكن أيضا رصد ردود فعل الاستجابة لإشاعة أو خبر مزيف أى بالونات اختبار . ويجب أن يكون واضحا أن نظرية المباراة وتطبيقاتها لا تعطى حولا فريدة نهائية ، ولكنها تعطى مبادئ مفيدة لوضع وتحليل وتطوير الاستراتيجيات .

- نظرية الاحتمالات :

وهى نظرية رياضية تعطى احتمال وقوع حدث ما عند تكرار عدد من المحاولات ، ويعبر عن ذلك بمعادلة رياضية يمكن حلها باستخدام الحاسبات الإلكترونية فى بساطة وبسرعة .

- النماذج الرياضية :

يسهل استخدام الوسائل الرياضية والحاسبات المتاحة وضع نماذج رياضية عند حلها يمكن التنبؤ بالنتائج ، وهذه النتائج تساعد فى صنع القرار ، بحصر العوامل والمتغيرات والفروض ووضعها فى علاقة رياضية أو مجموعة علاقات ، وعند حلها يمكن التنبؤ بالمطلوب . وقد يقتضى الأمر الاستعانة ببعض النتائج التجريبية فى هذه النماذج . ويتم عن طريق هذه النماذج أو أجهزة المحاكاة الوصول إلى قرار أو استجابة أو رد فعل . وعن طريق أجهزة المحاكاة ، أمكن تغذية الحاسبات بحدود فعل الأشخاص وتغير حالتهم المزاجية وتحليل الصور والأصوات ؛ للتنبؤ بسلوكهم عند كل حدث أو فعل .

- نظرية الكوارث :

هى نظرية رياضية ظهرت حديثا ، تحدد متى يحدث عدم الاستمرار أو بمعنى آخر متى يحدث التغيير المفاجئ الذى لا يمثل استمرارا لما قبله. ويمكن من خلال بعض تطبيقات هذه النظرية التنبؤ مسبقا بالأزمات المالية والثورات ، وبذلك يمكن تعديل المسار أو تغيير بعض المدخلات لتجنب حدوث عدم الاستقرار . وعلى الرغم من تقدم الطرق والأساليب العلمية .. فيجب أن يكون واضحا أن صنع القرار مسألة تدخل فيها العوامل الشخصية ، أى تتوقف على الأشخاص الذين يتولون صنع القرار ، إما الأجهزة والنظريات فهى وسائل مساعدة . وتختلف معالجة الأهداف البعيدة عن معالجة الأهداف القريبة ، أو تلك التى تتطلب الخروج من أزمة طارئة أو مأزق قد يقود إلى حرب مدمرة ، أو ثورة عارمة حينما ينقطع خط استمرار الأحداث ، كما تفسرها نظرية الكوارث .

إن صنع القرار عملية معقدة تستلزم قدرا كبيرا من المعارف والمعلومات والتقنيات ، لا يمكن أن تتوفر لفرد بعينه حتى في صميم تخصصه ، كما يتطلب أنواعا ومستويات مختلفة من المهارات وطرق التفكير والمعالجة ، وهذه لا يمكن توافرها في عدد محدود من الأفراد .

ويمر صنع القرار عادة بسلسلة من الخطوات ، هي :

- تحديد المشكلة :

وهي أهم خطوة ؛ إذ يجب أن يكون تحديد المشكلة واضحا لا لبس فيه ، في أقل قدر من الكلمات الضرورية ، وقد يكون تحديد المشكلة على صورة معادلة أو منظومة أو تحديد سياسات أو كميات.

- جمع المعلومات :

أى جمع المعلومات المتاحة عن المشكلة والعوامل التي تؤثر فيها والمتغيرات التي تتحكم في المشكلة أو مسارها ، وكذلك العوامل والمتغيرات التي تقتحم موضوع المشكلة من خارج حدودها مثل تأثير سياسات الدول الخارجية أو تحركاتها ، أو اقتحام تكنولوجيا جديدة ، وقد تتضمن هذه المعلومات مجموعة القيم والسلوك أو أى معلومات وظيفية .

- تحليل العوامل وطرق الحل :

ويتضمن تحليل العوامل وزن تأثير كل عامل وعلاقته بالعامل الآخر ، وكذلك تأثيره على المشكلة ونوع هذا التأثير وشدة علاقته وترابطه مع غيره ، وقد لا تكون هذه العلاقات واضحة ؛ فقد يتطلب الأمر وضع الفروض المنطقية أو إجراء بعض التجارب . ويجب أن تتحقق في الفروض درجة عالية من الوثوقية والمصادقية .

- الحل :

وهو وضع كل المعلومات والمعارف والتقنيات في منظومة أو جهاز أو نموذج رياضى أو منطقى أو فى وسائل استخراج الحلول ؛ اعتمادا على نظريات أو علاقات إمبريقية أو غيرها ، وصولا إلى الحل أو القرار .

- التقويم :

ليس المقصود هو إصدار حكم أو حل أو قرار ، بل إن المراد هنا اختبار صلاحيته للتنفيذ ، بالتأكد من : منطقية الحل والكفاءة أى نسبة المخرجات إلى المدخلات ، والفاعلية أى أثر القرار والاستجابة له ومدى التوقيت المناسب لقياس فاعليته ، والمعدل أى قياس معدل الاستجابة منسوبة للزمن ، والقبول أى قبول الجماهير له والتأثر به .

ويؤكد ذلك ضرورة عدم فرض القرارات والقوانين من أعلى .

إن صنع القرار يتم خلال منظومة ، وهى عبارة عن تجمع من الأخصائيين والأفراد والأجهزة والإجراءات والعمليات والأمميات . وتعمل هذه المنظومة طبقاً لخطط وبرامج وفق أماميات مسبقة التحديد ، كما يجب أن تنسم المنظومة بالمرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات أو تغيير للاستراتيجيات أو المواقف ، وتتعامل المنظومة مع مدخلات تتضمن المعلومات والمعارف لتعطى مخرجات تحقق الهدف المطلوب ، وتكون عادة فى صورة قرارات كما تتبادل المنظومة معلومات وكميات مع المحيط عبر حدودها ، تؤثر على المخرجات ، وتتضمن المنظومة جهازاً للتغذية الراجعة تقارن المخرجات بالمستهدف ، وتغذى التباين لتعديل المدخلات .

ونقاس كفاءة المنظومة بتحقيق ما يلى : سرعة صنع القرار خصوصاً فى الأزمات والحالات الحرجة ، والقدرة على صنع القرار الصائب ، وسهولة الاتصال والتفاهم بين أفرادها والحصول على المعلومات ، ويتطلب ذلك أجهزة ذات سعة وسرعة مناسبة ، والمعالجة المنظمة للمشكلات ، ويعنى ذلك ضرورة اختيار الأفراد والأخصائيين ذوى الذكاء وأصالة التفكير واستقلاليته ، وأن تكون أعدادهم متوازنة وتخصصاتهم وافية ، وأن تجمع الصداقة والحب والتجانس بين الزملاء داخل المنظومة ، وأن ترفع الكلفة ويسود التعاون خصوصاً فى المستوى الأعلى بها ، ومرونة تعديل الإجراءات والأمميات والاستجابة للتغيرات الطارئة .

وفى كل الأحوال .. يجب أن يتوافر فى الاخصائيين والمستشارين الصفات التالية : التوازن الانفعالى ، والقدرة على التحليل والاستقراء والتنبؤ والمقارنة ،

والأمانة ، وتتأسق كل فرد مع نفسه وزملائه وأن يتجاوز الروتين ، ويمتلك الشجاعة الأدبية التى تمكنه من إثارة التساؤلات والنقد ، والقدرة على التفكير الابتكارى ، وعلى تفقيت المشكلة إلى أجزاء والاستقلال عن سياسة المؤسسة ، والقدرة على عرض المشكلة ووجهات النظر المختلفة ، وامتلاك دراية واسعة بالمعالجات الرياضية والنفسية، وتحليل النظم ، وأن يكون ملما بمستوى التقدم العلمى ، وتتاسب السن والخبرة والمكانة ؛ ليتجنب كل فرد السيطرة أو فرض الرأى أو إثارة الاحتكاك ، وأن يكون حسن الإصغاء موضوعيا فى مناقشاته ، وأن يمتلك القدرة على التخطيط ووضع البرامج والإجراءات ومراقبة التنفيذ ومتابعة التقدم وقياس الأداء وتحليل النتائج ؛ من أجل فكر جديد لاتخاذ القرار ، وتحرير فكر القيادة من ثقافة العقم الإدارى .

إن ما يستوجب التوصية به فى هذا السباق ، هو :

- إعادة النظر فى برامج التعليم فى كل مرحلة ليوجه نحو حل المسائل حتى يتعود الطلاب تحديد المشكلة ، وجمع المعلومات والبيانات والمعارف من مصادرها واستقراء الحلول ، ومقارنة البدائل وتقييمها لينشأ لديه قدرات المبادأة والاعتماد على النفس والنقد البناء وإثارة التساؤلات .
- نشر أهمية وجدوى ضرورة اتباع الأسلوب العلمى فى التفكير ؛ ليصبح هذا الأسلوب من قبيل الممارسة اليومية ، من خلال برامج التعليم ووسائل الاتصال الجماهيرى .
- تأصيل قيمة العلم فى المجتمع ليؤمن الجميع بأنه لا حل لمشكلات المجتمع ومواجهة تحديات العصر والمستقبل بغير العلم .
- تطوير النظم الإدارية وتحديثها وتحريرها ؛ خصوصا على مستوى القيادات فى شتى مواقع الخدمات والإنتاج ؛ لتلتزم هذه القيادات بتقنيات صنع القرار ، مع وضع نظام دقيق للتقييم وتعميم الخبرات .
- إنشاء نواة تجريبية لمنظومة صنع قرار بإحدى المؤسسات ، لتكون نموذجا أوليا عند التأكد من صلاحيتها ، وتعريب اختبارات لتتناسب المجتمع .

- تدريب مجموعة من القيادات العليا على أساليب صنع القرار وتحريير البيروقراطية؛ لتتمكن هذه المجموعة من تطبيق تلك الأساليب الجديدة مع خلق السياق المناسب لها .

- تدريب القائمين على الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرى على الإسهام فى رفع المستوى الثقافى ، من خلال إبراز الأسلوب العلمى كأسلوب حياة ، مع مراعاة مقولة إذا تشابهت أفكار الناس فإن معنى ذلك أن أحدا لا يفكر .

٥ - الثقافة الإدارية لغة المستقبل :

الثقافة الإدارية هى قدر مناسب من المعارف والمعلومات والمهارات والاتجاهات والمفاهيم والقيم والسلوكيات الإدارية التى يجب أن يمتلكها المتعلم ؛ حتى يتمكن من أن يدير حياته الشخصية والدراسية والحياتية ، بما يمكنه من استغلال الموارد المتاحة له بكفاءة وفاعلية ، ويمكنه من تحقيق أهدافه والمشاركة فى تحقيق أهداف مجتمعه وأمته .

إن تحديد أهداف الثقافة الإدارية يساعدنا فى وضع تصور للقدر المناسب من المعارف والمهارات والمعلومات والاتجاهات والقيم والسلوكيات الإدارية ، التى يجب أن يتزود بها الطالب فى كل مرحلة تعليمية ، حتى يمكنه من أن يسلك سلوكا إداريا راشدا فى حياته وفى دراسته وفى مجتمعه ، بل فى مواجهة متطلبات المستقبل المتغير أبدا . وهذه الأهداف هى :

- تنمية قدرات الطالب على تحديد أهدافه بدقة وموضوعية ؛ لمواجهة متطلبات حياته اليومية .

- تنمية مهارات الطالب على إدارة موارده الشخصية ، من حيث : الوقت والمال والطاقة العقلية والنفسية ، والإمكانات الجسمية فى إنجاز أهدافه .

- تنمية مفاهيم الطالب لمواجهة المشكلات والصعوبات التى تواجهه فى حياته الشخصية والاجتماعية وإدارة الأزمات ، بما يمكنه من وضع الحلول والبدائل المناسبة للتغلب عليها .

- تنمية الوعى الإدارى ، وأسلوب التفكير العلمى وحل المشكلات والقدرة على المبادأة والابتكار .

- تزويد الطالب بالثقافة الإدارية لحسن إدارة حياته وعمله بكفاءة في إطار المتغيرات، ووضع مشاهد للمستقبل .

- مساعدة الطالب على التفاعل الإيجابي مع واقعه المتغير وإمكاناته وتوجهات مجتمعه .

- تنمية الفهم السليم لأساليب الإدارة الحديثة مساهمة في مواجهة المشكلات الإدارية المرتبطة بشخصيته وعمله ، وتحقيق أهداف المجتمع الذي يعيش فيه .

إن الثقافة الإدارية تتبع أهميتها من أهمية الإدارة باعتبارها علما وفنا ومهنة ، فالإدارة هي علم الحياة ، وهي مفتاح الإجابة عن الأسئلة : ماذا نريد ؟ وماذا نملك ؟ وكيف نحقق ما نريد ؟ ومتى نفعل ؟ ومن يفعل ؟ وكيف نفعل ؟ وماذا حققنا ؟ وعليه .. فإن الثقافة الإدارية تساعد في تحقيق ما نريد وتساعد في تجنب وقوع المشكلات ، فهي تدخل في كل مجريات الحياة وفي جميع أنشطة الإنسان، بسيطة كانت أم معقدة، فكل نشاط يحتاج إلى الإدارة على جميع المستويات ، الفردي والمؤسسي والمجتمعي والدولي . ونجاح الدول ترجع إلى قدرتها على النجاح في حسن إدارة مواردها وقدراتها وفرصها المواتية بصورة فاعلة ، وكذلك يتوقف نجاح الطلاب على ثقافتهم الإدارية ، وقدرتهم على حسن إدارة مواردهم وإمكاناتهم وظروف معيشتهم ودراستهم بفاعلية ، واستثمار مهاراتهم ومفاهيم الإدارة الحديثة ، مستخدمين التكنولوجيا والأساليب العلمية في تسيير الحياة والدراسة .

ولهذه الأهمية المنوطة بالثقافة الإدارية ، سعت الدول المتقدمة تعليميا إلى تزويد طلابها في كافة مراحل التعليم بالمهارات الإدارية ضمن مقررات المهارات الحياتية ، واستثمار علم الإدارة في مختلف جوانب الحياة لاستغلال أفكار وطاقت مواردها البشرية ، باعتباره السبيل الأفضل لنجاحها في تحقيق قيم التقدم ، وباعتبار أن الإدارة الحديثة هي التي تعد الكفاءات الإدارية لاستنباط أفضل الطرق لتوظيف الإمكانيات المادية والبشرية . وإذا كان التقدم العلمي المتسارع سيستمر في تطوير العالم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .. فإنه يتحتم أن تتطور الثقافة الإدارية التي تقدم للطلاب لتتناسب مع متغيرات العصر ورؤى المستقبل ؛ خاصة مع التطور التكنولوجي الذي حدث في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الذي نتج عنه ظهور الكمبيوتر الشخصي

وشبكة الإنترنت ، وعليه تطور مفهوم وأسلوب علم الإدارة ، وظهور أفرع جديدة من علم الإدارة ، مثل : إدارة الأزمات ، وإدارة الوقت .

وكلها أمور تحتم إكساب قدر مناسب وحديث من الثقافة الإدارية للطلاب على اختلاف مراحل التعليم فى عصر التكتلات الاقتصادية عصر العولمة ؛ حتى يتمكن الطلاب من القدرة على التنظيم والتحكم وتحقيق الأهداف ، باعتبار أن الثقافة الإدارية مهارات حياة . إنها تتطلب التخطيط والتنظيم والتوجيه ، أو القيادة والرقابة .
وتلك هى أهم عناصر علم الإدارة ، وهى فى إيجاز :

- التخطيط :

تحديد الأهداف قصيرة المدى وطويلة المدى، وكذلك تحديد الاستراتيجية التى تساعد فى تحقيق هذه الأهداف .. بمعنى الإجابة عن الأسئلة : ماذا يجب أن يحدث ؟ ومن يقوم بالعمل ؟ ومتى يتم العمل ؟ فالتخطيط يوضح : أين نحن ، وماذا نريد أن نفعل وكيف نعمل ؟

- التنظيم :

هو عملية ترتيب أولويات العمل ، وكيفية استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف .

- الرقابة :

هى عملية مقارنة الأداء الفعلى بالمعايير الموضوعه ، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية فى حالة وجود أى اختلاف والرقابة تركز على التخطيط ؛ لأن التخطيط يحدد ماذا يجب أن يتم وكيف ومتى وبواسطة من يتم هذا العمل ، وتعتمد عملية الرقابة على هذه الخطط كمعايير للحكم على الأداء .

- التوجيه أو القيادة :

إذا كانت الإدارة فنا ، فالقيادة هى العمل الإدارى المتميز الذى يتطلب أعلى مستوى من الحساسية الفنية ؛ لأنها أكثر المسؤوليات الإدارية التى تختص بالعلاقات الإنسانية ، لأن القيادة هى القدرة على التأثير وتوجيه الذات أو الآخرين لإنجاز هدف محدد .

إن الإدارة موجودة بصورة ما فى كل عمل ، وبما يتناسب مع كل موقف أو عمل أو مجال . وعند تقديم ثقافة الإدارية للطلاب .. لا بد أن يتعرف أنواع الإدارة

تبعاً للمجال الذى تستخدم فيه ، وهى : الإدارة العامة ، وإدارة الأعمال ، والإدارة الدولية . غير ما يجب التركيز عليه من أنواع الإدارة الحديثة :

- إدارة الوقت :

أى إدارة وقت الشخص أو المنظمة بما يحقق الأهداف المخطط لها ، باعتبار أن الوقت يحقق الأهداف المخطط لها ، وباعتبار أن الوقت مورد مهم من الموارد المتاحة والنادرة ، التى يجب المحافظة عليها .

- إدارة الأزمات :

وهى إدارة المواقف الطارئة أو المفاجئة وغير المتوقعة التى تواجه الأشخاص أو المؤسسات ، وكيفية مواجهتها والتعامل معها .

- إدارة الأموال :

أى إدارة أموال الأشخاص أو المؤسسات بما يحقق أقصى استفادة منها والمحافظة عليها وتنميتها .

- إدارة الحياة :

أى إدارة حياة الأفراد من خلال مساعدتهم على تحديد أهدافهم وتنظيم حياتهم ، والتحكم فى إمكاناتهم واستغلالها أفضل استغلال بما يساعدهم فى تحقيق أهدافهم .

إن كل ما سبق يشير إلى ارتباط الإدارة بحياة الإنسان فى كل المجالات التى تتعلق بمواقفه وأهدافه . وهذا يؤكد أهمية أن يستوعب كل طالب قدراً مناسباً من الثقافة الإدارية ؛ حتى ينمى مهاراته وقدراته للتعايش مع متغيرات الألفية الثالثة .

إن تعليم المستقبل يتطلب أن يمتلك الطالب مهارات الوصول إلى المعلومات بنفسه ، من خلال القراءة وإجراء التجارب وتحليل المشكلات والتوقع والتنبؤ ، وعن طريق وضوح التفكير والتعبير ، وفاعلية الاتصال ، وفهم الإنسان لبيئته ومجتمعه ؛ ولذلك حرصت المدرسة والجامعة على السواء على تقديم خدمة تعليمية متميزة للطلاب ، عن طريق تنمية قيم المشاركة والتسامح والتفاعل الاجتماعى والتدريب على التخطيط وقيادة التنفيذ بأسلوب ديمقراطى ، وإكسابهم مهارات النجاح فى الحياة وفى الأعمال ، وتنمية القدرات الشخصية والعلاقات الإنسانية السوية ، ناهيك عن تعليمهم المعارف والمهارات ، التى تساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة وحل المشكلات ، وثقافة الإدارة هى ثقافة المستقبل ؛ بحيث أمسى على المدرسة والجامعة إعداد الطلاب

ليكونوا جيلا قادرا على مواجهة تحديات الحياة العملية .. قادرا على التنبؤ العلمى ، والتخطيط فى حياته الشخصية والمهنية وفى إدارة وقته وتنظيمه وحسن التنفيذ والمراقبة والتقويم . وكلها تشكل مفردات ثقافة الإدارة التى يتطلبها المستقبل .

والإدارة بهذا المعنى أصبحت مهارة حياة أساسية لكل متعلم ، ولتحقيق النمو فى مستويات معيشة الأفراد ، ويتم التمييز بين المجتمعات المتقدمة والأخذة فى النمو على أساس ما يتوافر لدى كل منها من العناصر الإدارية الفاعلة ، بل إن الإدارة أهم نشاط إنسانى لما تمثله من أهمية فى حياة الأفراد والمجتمعات .. ناهيك عن أنها وسيلة تحقيق الأهداف ، وعماد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم فى ظل المتغيرات المتلاحقة المتسارعة فى ظل الاقتصاد الحر واتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية العالمية وثورة المعلومات وثورة الاتصالات وثورة التكنولوجيا ؛ حيث تزداد أهمية الإدارة كمهارة أساسية من مهارات الحياة ، وثقافة ضرورية للمستقبل ، وفى هذا الإطار تصبح الثقافة الإدارية جزءا أساسيا من المناهج الدراسية ، بحيث تزود المتعلم فى حياته الشخصية بالقدرة على : تحديد أهدافه بوضوح ، والتخطيط لمستقبله ، واستغلال إمكاناته وموارده بكفاءة ، والتكيف معها ، والمرونة فى التعامل مع المتغيرات ، وتنظيم وقته ، والقدرة على اتخاذ القرارات ، وتقبل الذات .

ومن حيث حياته العلمية يكتسب الطالب القدرة على التعلم الذاتى ، واكتساب كل جديد فى مجال تخصصه ، واتباع الأسلوب العلمى فى التفكير وحل المشكلات ، والانتقاء ، وإدارة حياته العملية بكفاءة .

ومن حيث حياة الطالب العملية .. فإنه يكتسب القدرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة ، والتكيف مع المتغيرات المعاصرة والمستقبلية ، والحرص على الجودة فى الأعمال ، وإدارة عمله بكفاءة . ومن حيث الناحية الاجتماعية .. يكتسب الطالب القدرة على تقبل الآخر والتفاوض والتواصل الكفاء ، وتحمل المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية .

٦ - رؤى عالمية لتحديث التعليم :

انفجار المعرفة الجديدة ، وتعاضم التقدم التقنى ، ثم التزايد المتواصل فى المنافسة العالمية أدى إلى جعل التعلم مدى الحياة ، أهم مما كان عليه فى أى وقت مضى ؛

خاصة إذا أردنا تضيق فجوة المعرفة بين مصر والدول المتقدمة ، كما أدى إلى أن تكفل الدولة التعليم الأساسى للجميع ، وأن تهيب الفرص المتنوعة أمام أبناء مصر ؛ كي يواصلوا التعلم على امتداد أعمارهم ؛ لأن التعليم الأساسى هو الركيزة لتشكيل قوة عاملة صحيحة بدنيا ونفسيا تمتلك المهارات والقدرات الأساسية ، كما أن التعلم مدى الحياة يتجاوز هذه الأساسيات ، ويبسر لمؤسسات التعليم غير النظامى أن تقوم بصورة مستمرة بتقويم المعرفة المتجددة وتحديثها وتطبيقها .

إن التوسع فى التعليم الأساسى وزيادة كفاءته يساعد فى تقليل نسب التسرب والارتداد إلى الأمية ، كما يساعد فى زيادة نسب القبول واستيعاب الملزمين ومحاولة تضيق شرايين الأمية الأبجدية . وهذا التوجه فى مسيرة تطوير التعليم يعد إنجازا يتعين الحرص عليه والتوسع فيه ؛ توطئة للنهوض بتقنيات الزراعة المحسنة والاقتصاد النامى ، وحتى أن الاقتصاد المنخفض الدخل يتطلب من البشر ممن لديهم مهارات تقنية حديثة للمشاركة فى مسيرة الاقتصاد العالمى . وهنا لا بد لنا من التوسع فى تعليم الكبار وتدريبهم .. كما أنه لابد لنا من دعم أنشطة القطاع الخاص بإقرار معايير وإجراءات لاعتماد الشهادات ، التى تمنحها المؤسسات المدنية ، وكذلك دعم التعليم بدون مصروفات .

إن من التوجهات الحديثة التى بدأنا الالتفات إليها تجسيدا للمشاركة والمنافسة وتجسيرا للفجوات الواسعة فى المعرفة : تعليم الفتيات ومحو أمية المرأة ، وزيادة الوعى الثقافى بالتغذية والصحة ومعدل الخصوبة ، وتجاوز مرحلة التعليم الأساسى باعتباره المنطلق لقوة عاملة ، والوقود المحرك لاحتياجات الاقتصاد خاصة وأن الدولة أخذت فى التصنيع ، وتشجيع التوسع فى استثمارات القطاع الخاص فى التعليم بجناحيه الجامعى ، وما قبل الجامعى ، لعل الإنفاق الخاص على التعليم يتجاوز الإنفاق الحكومى مستقبلا ؛ لأن إمكانات القطاع الخاص تمثل وسيلة تتمدد بها الموارد الحكومية المحدودة ، والتدبير الموازى لذلك هو تحسين نوعية التعليم الحكومى ، واتخاذ نهج جديد يتمثل فى لامركزية الإدارة ، وزيادة الاستقلال الذاتى للمدارس والجامعات ، وزيادة المعلومات بشأن المؤسسات التعليمية ، والتشجيع على المنافسة فيما بين موردى الخدمات من القطاع الخاص والقطاع الحكومى ، والمشاركة بتحسين

المدارس التي تديرها مؤسسات خاصة ، والتوسع فيها وتحقيق المزيد من المرونة في إدارتها ، من خلال أن يتابع الآباء المعلمين متابعة وثيقة ضمانا لاستمرار العطاء والانضباط .

إن علينا أن نتبنى سياسة معلنة واضحة مستقرة مستمرة لنقل المعرفة في عصر المعلومات .. فقد حققت التطورات التي حدثت في الاتصالات تحولا واضحا في الحياة ؛ فالطباعة المتنقلة والتصوير والتلغرافات والهواتف والفاكسات والتليفزيونات وسعت حدود قدراتنا على تخزين المعرفة ونقلها . والنقاء الحواسيب الآلية مع الاتصالات هو لقاء نوعي ، جعل من المستطاع إرسال كميات هائلة من المعلومات إلى أى مكان فى ثوان ، وبتكلفة دائمة الانخفاض .

كما أن هذه التكنولوجيا الحديثة يسرت الحصول على المعرفة واستيعابها ، كما يسرت تعظيم نظم التعليم والانفتاح على المعلومات بأشكال متنوعة . وهنا لا بد من التنويه بالجهد الذى بذلته الدولة فى الآونة الأخيرة فى الجامعات والمدارس بإدخال التقنيات الحديثة فى التعليم والمكتبات ، وتبنى التفكير والإدارة الإلكترونية ، وتيسير الحصول على الكمبيوتر أمام الطلاب ، على اختلاف مستوياتهم التعليمية بتكلفة ميسرة بغية استيعاب المعرفة ، وتوفير الفرص للتعليم الذاتى وتعليم الكبار تعليما فائق الجودة، منخفض التكلفة أملا فى توسيع شرايين التعليم المفتوح بالتخلى عن القيود المفروضة ، التى تعوق استيعاب طلاب الثانوية العامة ، الذين لم يتمكنوا من العبور إلى الجامعة عبر عنق الزجاجة والإمكانات المحدودة للجامعات الحكومية ، وحتى نخفف من التوتر الذى يصاحب البيوت عقب إعلان نتائج امتحانات الثانوية العامة .. ناهيك عن تردى ميزانية الأسرة فى تحمل أعباء التعليم خارج جدران المدرسة .

إن الحصول على المعرفة واستخدامها يتطلب تطويعها ، والاستثمار فى رأس المال البشرى لزيادة القدرة على استيعاب المعرفة واستخدامها والاستثمار فى التكنولوجيا لتسهيل الحصول على تلك المعرفة ، والاستراتيجيات اللازمة للتصدى لتلك المهام هى استراتيجية متكاملة ؛ فلا يسعنا أن نحصل على التكنولوجيا الجديدة إلا إذا استثمرت فى التعليم ، كما أن تلك التكنولوجيا تستحث الطلب على التعليم وتسهيل الحصول على المعرفة ؛ ذلك أن التعليم مفتاح خلق المعرفة وتطويعها

ونشرها، فالتعليم الأساسى يزيد من قدرة الأفراد على التعلم وتفسير المعلومات ، غير أن هناك حاجة كذلك إلى التعليم الجامعى والعالى والتدريب الغنى من أجل بناء قوة عمل ، قادرة على مسايرة التيار المتدفق فى التقدم التكنولوجى ، وفى خارج حجرات الدراسة تشكل بيئات عمل الأفراد ومعيشتهم مجالا للمزيد من التعلم .. إننا نريد تعليمًا مدرسيًا جديدًا .. نريد التعلم المدرسى يدعم الابتكار فى الزراعة والصناعة والخدمات ، حيث يوفر المهارات المعرفية التى يحتاجها كل هؤلاء العمال استجابة للظروف المتغيرة ، والإفادة من التجارب الجديدة . ويعزز التوسع فى التعلم المدرسى الحديث قدرة المتعلم على إعادة تخصيص الموارد استجابة للتغير الاقتصادى ولمواجهة تقلبات الأسعار ، وهم يتعلمون أن يكونوا أكثر ميلا للمغامرة وأكثر استعدادا لمواجهة الخطر المرتبط بسرعة التكيف مع بيئة اقتصادية متغيرة .. نريد تعليمًا مدرسيًا جديدًا يشجع على تغيير الذهنية واستخدام التكنولوجيا الجديدة فى الأغراض المنزلية فى الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة ؛ مما يسهم كثيرا فى رفاهية المتعلم وأسرته . إن تعليم الفتيات لا بد أن يزودهن بمفاهيم جديدة ، تساعد أمهات المستقبل على تنشئة أطفال أكثر صحة ، بتزويدهن بمعلومات أساسية عن صحة الأم والطفل والتغذية ومراقبة صحة الأطفال واستيعاب توجهات الرعاية الأسرية والخدمات الصحية التى توفرها الدولة داخل بيئاتهن ، وحتى يصبحن أكثر وقاية فى مواجهة الصدمات الاقتصادية ، وهذا يعنى أن التعليم الحديث يساعد فى تعزيز قدرة الفتيات على تسخير المعرفة .

ومن ناحية أخرى .. فإن التكنولوجيا الجديدة المؤسسة على المعلومات أكثر تطلبا للمهارات اللازمة لنشر المعرفة وشرحها وتطبيقها . إضافة إلى ذلك .. فإن التعليم العالى والجامعى والتدريب الفنى تشكل متعلما قادرا على مراقبة الاتجاهات التكنولوجية وتقدير مدى ملائمتها لتطلعات الدولة ، وهذا الأمر يتطلب تعليمًا عاليًا حديثًا ومؤسسات أبحاث للمنافسة فى خلق المعارف الجديدة .

إن الغد يطالب القائمين على التعليم بإعداد منتج تعليمى جديد مزود بالمعارف الحديثة من اكتشافات وابتكارات علمية .. مدرب على الفطنة التجارية لمواصلة التفوق على المنافسين ، كما أن التوجيه العلمى لكليات الجامعة أمر مهم فى النمو الاقتصادى، حيث إننا فى حاجة إلى دعم التخصصات العلمية الرياضية والعلوم والهندسة لأنها

ترتبط ارتباطا إيجابيا بمعدلات النمو اللاحقة ؛ مما يدل على أن ذلك الاتجاه يحقق مردودا أعلى لاستثمارات التعليم فى هذه التخصصات مقارنة بغيرها .. وهكذا تبدو التخصصات التعليمية مهمة لتطوير تكنولوجيا جديدة تتناسب متغيرات الحياة .

إن إنتاج معارف جديدة وتطويرها لأوضاع حالية ومستقبلية للدولة يرتبط بمستوى عال من التعليم الجامعى والبحث العلمى لتطوير الحياة نحو المستقبل ؛ ذلك أن ما يتعلمه الطلاب يساوى فى الأهمية عدد السنوات التى بمضمونها فى التمدرس . إن الشئ الواضح هو أن الاستثمار الجسور فى التعليم العالى يمكن من تدعيم الصناعات الجديدة ، التى توفر الأساس لاستمرار نموها الاقتصادى اللاحق ، وقد خلقت تلك الصناعات طلبا قويا على المهندسين والعمال ذوى المهارات العالية . وهكذا .. فإن جامعاتنا مطالبة بعدد من الأدوار ، ليس فقط تنمية مهارات عمال المستقبل ، ولكن أيضا إنتاج المعارف الجديدة ، وتطوير المعارف المنتجة فى دول أخرى . وهنا ينبغى أن تضمن المنافسة بين الجامعات أن تكون المناهج الدراسية ملبية لحاجات الطلاب المتوقعة ، وأن تتكيف بشكل أسرع مع التكنولوجيا المتقدمة المتغيرة ؛ حتى لا يواجه طلابنا المتخرجون فى الجامعة ، والذين يسعون لمزيد من التدريب فى الخارج عقبة شديدة إذا كانت نوعية التعليم الذى تلقونه يقصر كثيرا عما يجدونه فى دول متقدمة . ولتعزيز إمكانية أن تظل مناهجنا الدراسية وأبحاثها مناسبة ، تعتمد كثير من المدارس والجامعات إلى إقامة شركات أوثق مع الصناعة من خلال الدراسة التى تتضمن مكونات تعليمية قائمة على العمل ، أو عن طريق إنشاء مكاتب اتصال صناعى أو مكاتب لنقل التكنولوجيا ، وعن طريق دعم الأكاديميين البحث الذى يؤدي مباشرة إلى الابتكار التكنولوجى ، والترحيب بتقديم الاستشارات للقطاع الصناعى الخاص .

إنه لا يحدث التعليم الإنتاجى فقط فى قاعات الدراسة ، ولا ينتهى بانتهاء التعليم المدرسى الرسمى ؛ فالمتعلمون يستمرون فى التعليم أثناء العمل ومن خلال التدريب الوظيفى الرسمى وغير الرسمى، ويؤدي التعلم فى أثناء العمل إلى تحسين أداء العمال. ونظرا لأن التجربة توفر الفرصة للاستكشاف .. فإنها تزيد رصيد المعرفة ، وبالمثل فإن التعلم يمكن أن يخفض تكاليف إنتاج الوحدة من الإنتاج ، حيث إن العمال يكتشفون

طرقاً أفضل لاستعمال التكنولوجيا الجديدة أو لتنظيم الإنتاج ، أو لمراقبة جودة المنتجات . ولكن التعلم فى أثناء العمل ليس كافياً دائماً ، وفى بعض الحالات يكون التدريب الرسمى - سواء جرى داخل الشركة أو خارجها - أكثر أهمية من خبرة العمل لاكتساب المعرفة والمهارات الفنية . وبالطبع .. قد تتكامل الطريقتان ، فقد يكون التعليم فى أثناء العمل أكثر فاعلية عندما يسبقه تدريب مناسب قبل الالتحاق بالعمل . إنه من المفيد تزويد العمال المتعلمين بقدر من التدريب الرسمى المناسب والمطلوب والمتجدد وصولاً بهم إلى مستوى تعليم وظيفى جيد ، وهو أمر أساسى ودور مهم من أدوار مؤسساتنا التعليمية .. إن جودة التعليم تمثل مصدراً مستمراً للقلق، ومن الصعب فى مؤسساتنا التعليمية .

تبين المدارس والجامعات على حد سواء جودة التعليم ، بسبب الافتقار إلى عمليات التقويم المناسبة ؛ خاصة وأن الدولة تفتقر إلى مؤسسات للاعتماد الأكاديمى ، كما أن التصورات عن جودة التعليم تختلف باختلاف أصحاب المصلحة ، وباختلاف النظر إلى التعليم من حيث الخطاب الرسمى والأهداف المعلنة ، ومن حيث الواقع الممارس والنواتج من الاختبارات الرسمية ، بل من حيث المؤسسات التعليمية ، التى تقوم بأدوارها فى المدن والمناطق الحضرية وما يقابلها من البيئات الريفية والساحلية والصحراوية والصناعية .. وقبل ذلك كله فإن المفاهيم والمعتقدات والفلسفة التى يؤمن بها الأكاديميون تختلف قليلاً أو كثيراً عن تلك التى يؤمن بها الممارسون الميدانيون ، بل التى يراها أفراد الجمهور المستهدف من آباء وطلاب من ناحية ، وما يراه القائمون على مسيرة التعليم بجناحيه الجامعى وما قبل الجامعى من ناحية ثانية ؛ الأمر الذى يتطلب مزيداً من الحوارات الإيجابية ، التى تحقق المصلحة القومية فى الإطار الديمقراطى للتعليم .

إن الإنفاق على التعليم لا يرتبط بإنجاز الأهداف المعلنة ، بل لا يرتبط بالنتائج التعليمية ويتعين الحذر فى تفسير هذه النتائج ، حيث إن نسب النجاح المرتفعة ليست هى الغرض النهائى للإنفاق على التعليم ، ولكنها مؤشر من عديد من المؤشرات ، التى تبين أن نوعية الإنفاق هى التى تهتم وليست كميته . وتشير تقارير التنمية إلى قضايا الكفاءة والعدالة التى لا تحققها السياسات التعليمية ..

ولذا .. فإن إصلاح التعليم يحتاج إلى ما هو أكثر من مجرد إنفاق المزيد من الأموال ، ويتعين القيام بعمليات مفاضلة عند توزيع الموارد المحدودة على عديد من الآليات المرتبطة بالتعليم ، بدءا بتحسين برامج ما قبل المدرسة ، وتجويد التعليم الأساسى والثانوى ثم الجامعى ، وتطوير برامج إعداد ، وتحسين دخولهم ورواتبهم ، وبناء برامج واضحة موقوتة لنشر المعرفة وتحديث المناهج والأنشطة وتكنولوجيا التعليم ، وربطها دوماً بمتطلبات سوء العمل الداخلية والخارجية ، ومتابعة مدى تحقق أهداف المؤسسة التعليمية والاعتماد ، واتخاذ القرار على أساس نتائج البحث العلمى والتربوى ، الذى يأخذ فى اعتباره واقع المجتمع وثقافته وقوى الضغط الاجتماعى ؛ ونوعية القيادات التعليمية وكفاءة الجهاز الإدارى ، وإصلاح الإنفاقات التى تنشأ بين الواقع والمتوقع ، وتوظيف توجهات البنك الدولى والمجالس القومية المتخصصة وتقارير المراكز العلمية والتربوية التابعة لوزارة التعليم الجامعى وما قبل الجامعى ؛ حتى تصدر أحكامنا على مسيرة تطوير التعليم من خلال الواقع ، لا المتوقع . وهنا .. فإن التركيز على بيان كيف أن معالجة الإخفاقات فى السوق المرتبطة بمشكلات المعلومات يمكن أن تقطع شوطا ما نحو حل المشكلات ، وتستطيع السياسات التعليمية أن تعالج هذه الإخفاقات فى السوق ، من خلال :

- زيادة فرص الحصول على المعلومات عند الخيارات والبدائل التعليمية ؛ حتى يتمكن المستخدمون والموردون من التوصل إلى اختيارات مؤسسة على المعلومات .
- مساعدة غير القادرين فى دفع تكاليف تعليمهم خاصة فى التعليم الجامعى والعالى ، لتحسين المعارف الجديدة لتحديث المناهج الدراسية والتكنولوجيا الجديدة لتحسين نوعية التعليم ، وتوسيع نطاق الحصول عليه .
- نشر الوعى بالسياسات التعليمية وآليات تنفيذها بين المواطنين والمعلمين والطلاب والإعلاميين وأساتذة الجامعات وقيادتها .

إن أصحاب المصلحة المشار إليهم أنفا عليهم أن يشكلوا معا نظاما يكفل الصرف الجيد لميزانيات التعليم التى تدفعها الدولة ، والتى يقدمها البنك الدولى معا ؛ من أجل الخضوع للمساءلة والكفاءة . ومن حق المواطنين دافعى الضرائب ومستهلكى التعليم

أن يحصلوا على المعلومات الكافية ؛ ليتسنى لهم الحكم بما كانت مؤسسات معنية تقدم التعليم الرسمي بكفاءة وفاعلية .

على الرغم من أن وزارات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي حققت عديدا من النجاحات الملحوظة .. فإنها تعاني من بعض المشكلات الخاصة بجودة التعليم والتقنيات الحديثة ، وتجميع المسؤوليات في أيدي عدد قليل من أصحاب المناصب الوظيفية ، وفجوة المعرفة ، وعدم إخضاع كبار الموظفين للمساءلة والحساب ؛ مما يؤدي إلى عدم الكفاءة وارتفاع التكلفة ، وتفاقم المشكلات دون الإعلان عنها ودون السعي نحو حلول وبدائل وخيارات مناسبة ؛ الأمر الذي تظهر دلالاته في عدم قيام المؤسسات التعليمية بأدوارها المنوطة بها وظهور التعليم الموازي على مستوى التعليم الجامعي وما قبل الجامعي ، وانخفاض كفاءة المنتج التعليمي ، وعدم امتلاك الخريجين مهارات سوق العمل وتفاقم مشكله البطالة بين الشباب ، وما يترتب عليها من نتائج تمس الأمن القومي والسلام الاجتماعي .

ولمعالجة مشكلات عدم توازن المعلومات والخضوع المحدود للمساءلة الناتج عن المركزية المفرطة في نظامنا التعليمي بجناحيه الجامعي وما قبل الجامعي ، تتجه كثير من الأنظمة من نموذج (التوجيه من أعلى - أسفل) إلى نموذج تحركه رغبة العميل .

وتأخذ هذه التغيرات أشكالا عديدة ، منها : لامركزية الإدارة ، وزيادة الإدارة الذاتية للمؤسسات التعليمية المدارس والجامعات ، والتحرك نحو التمويل من جانب الطالب حيث تشارك الأسر القادرة في تكلفه المتعلم ، وزيادة المعلومات المتاحة عن مؤسسات التعليم النوعية ، والاعتماد على الموردين غير الحكوميين والموردين الحكوميين معا . ولكل إصلاح من هذه الإصلاحات مزاياه ، فإنها تسعى جميعا لمواجهة عوامل الضعف في الأنظمة التعليمية .

إن ما يمكن الأخذ به بداية هو اللامركزية الإدارية، بنقل المسؤوليات إلى وحدات أصغر للسلطة من الدولة إلى المحافظات والمديريات ، ثم إلى المدارس والجامعات . ويمكن للامركزية أن تساعد الوحدات الإدارية الصغرى من مدارس وجامعات في التعامل مع مشكلات المعلومات المتعلقة بتنوع الخيارات حسب الظروف المحلية ، ويمكن أن تساعد كذلك في تحسين عملية تنسيق وتنفيذ المعايير التعليمية ؛ لأنه

يفترض أن السلطات المحلية لديها ميزة فى المعلومات تمكنها من معرفة الآليات الأقل نفقات والأكثر ملائمة لتوفير الخدمات الملبيه للاحتياجات المحلية ، كما أنه يمكنها أن تراقب وتتابع بشكل أفضل ، وفوق كل ذلك .. فإن اللامركزية يمكن أن تعزز خضوع المؤسسات التعليمية المحلية للمساءلة ، وبذلك تتحسن جودة التعليم وتتنخفض التكلفة .

غير أن اللامركزية وحدها لا تكفى لحل جميع المشكلات ؛ فالحكومة المركزية قد لا تعرف ماذا يتم عمله ، والمؤسسة المحلية قد لا تعرف كيف تفعل . ولذلك .. فإن تقييم القدرة التى تقوم بها المدرسة أو الجامعة أمر مهم ، كما أن توزيع المسؤوليات أمر مهم حتى يتم تقديم الخدمات بكفاءة وبالقدر المناسب . وإذا كان طريق إصلاح التعليم قد قطع شوطا واضحا ، رغم تلك المشكلات التى تقف حائلا دون استمرارية المسيرة بسبب المفاهيم المغلوطة أو المصالح الفئوية ، فلا بد من رقد المسيرة بكل جديد ؛ ذلك أن من بين كل القوى البشرية التى تؤثر فى أمور الحياة ليس هناك ما هو أقوى من المنافسة ، فالمنافسة قوة وآلية تحقق التنمية والنمو ، وافتقار مؤسسات الدولة الى المنافسة مع العالم الخارجى يحد من آفاق نموها وتتميتها ، ويحقق الفجوة بينها وبين مثيلاتها ، وهذا يعنى أن المنافسة تحقق وتشجع على التغيير المؤسسى ، كما أنها داخلية كانت أم خارجية توفر حوافز للتغيير ، وتؤدى إلى زيادة نمو الإنتاجية ، وتغيير منتجاتها بحسب مطلوبات سوق العمل ، وزيادة كفاءته ؛ حيث وجود علاقة إيجابية بين المنافسة والكفاءة مقيسة بمستويات الإنتاجية .

وفى ظل وجود المنافسة تقوم المؤسسة بتكييف عملياتها الأقل كفاءة ؛ ومن المفيد القول بأن المنافسة الدولية قد تؤدى إلى المنافسة المحلية ، فى حالة عدم وجود جماعات ضغط اجتماعى تسعى لتحقيق مصالح فئوية أو ذاتية ، كما فى حالة عدم وجود المتابعة والرقابة من ناحية الوزارة المسئولة ، التى تتبعها تلك المؤسسات الخاصة لسبب أو لآخر لا يرتبط بمصلحة الوطن . وهنا لا بد من تقنين معايير المنافسة وحسن انتقاء القائمين على تفعيلها ، ضمنا لعدم الانحراف عن المبادئ المعلنة الواضحة .

إن المعايير الدولية لا تؤدى دائما إلى تنشيط المنافسة ، وليست كل المعايير ملائمة للدول النامية ، ودون مراعاة ظروف تلك الدول ؛ حيث إن بعض المعايير قد

تؤدي إلى نتائج عكسية لعدم إعداد الرأي العام لاستقبال هذه المعايير الدولية الجديدة استقبالا حسنا ، ويصبح الضغط باستخدام وسائل الإعلام غير كاف لتغيير اتجاهات سادت ، باعتبارها تقاليد متعارفا عليها والإنسان عدو ما يجهل . وهنا لا بد من التدرج فى التطبيق مع إقناع الواقفين على خطوط الإنتاج بأهمية وجدوى هذه المعايير الجديدة، ومشاركتهم فى الحوارات والمفاوضات ؛ حتى تطور المعايير العالمية محليا فى إطار إيجابيات الثقافة الشائعة وما يحقق الفائدة للجماهير المستهدفة ، وما تقتنع به التنظيمات المدنية والجمعيات الطوعية ، وأعضاء النقابات المهنية ؛ خاصة إذا تم تجريب تلك المعايير الجديدة قبل السعى لتعميمها .

إن الفجوة بين مصر والدول المتقدمة تتزايد اتساعا بمعدلات كبيرة ؛ نتيجة تسارع الاكتشافات التكنولوجية ، واهتمامنا بمسيرة التنمية الزراعية ذات الحدود الضيقة ، على حين أن التنمية الصناعية لا حدود لها . وأيا كان التخلف ومظاهره .. فإن عوامل القفز بمصر إلى الأمام كامنة فى الإنسان المصرى ، والأمر يتطلب إطلاق طاقاته بتحفيزه ، وخلق المناخ الذى يستثير أفراده ليصبح التطوير والتحديث مطلبا جماهيريا ، وهو ما يلزم تعظيم مساحات الحرية والديمقراطية والعدالة ، حيث إن العلاقة وثيقة بين هذا المناخ وإطلاق الطاقات والقدرات والابتكارات التكنولوجية ، وقبل ذلك إزالة أسباب التناقض وتحقيق العدالة فى توزيع الثروات وتوازن قوى المجتمع .

إن من حق المجتمع العربى أن يرنو إلى تطوير حقيقى ، وليس أمامه من بدائل إلا اختيار سبيل التنمية الصناعية ، معتمدا على قدراته الذاتية ، بما يتفق مع قدراته وإمكاناته وظروفه الحياتية . وهنا لا بد من سياسات مرسومة على أساس محسوب ، يأخذ فى اعتباره عوامل اجتماعية اقتصادية سياسية ، ثم ترجمة هذه السياسات إلى استراتيجيات وخطط للتنفيذ وإجراءات وبدائل توظف التكنولوجيا المتاحة بكفاءة وفعالية ، مع الالتفات إلى آليات لتصحيح المسار ، واحتضان الابتكارات ورعايتها وكذا القيادات المبدعة ، مع تجديد شرايين التعليم ومنظومته بهدف إعداد جيل من العلماء والمبدعين .

إن الإنسان المبدع هو الثروة الحقيقية المؤكدة في هذه الوطن ، وهو مصدر القوة الحقيقية متى أحسن إعداده وأطلقت طاقاته الابتكارية . ولابد هنا من تأكيد أن النظام السياسى وقيادة الدولة هى المسئولة عن إطلاق وصناعة العقول المفكرة المبدعة المهمومة بمسيرة التقدم وقيم التقدم عبر رؤية مستقبلية تضعها الحكومة ، وأن تكون لها مبادرات استراتيجية فى كافة مجالات الحياة ، تجسد الفجوة بين مصر والدول المتقدمة على مدى عقدين من الزمان ، فلا يصح أن يكون نصيب الفرد المصرى من الدخل القومى ، حسب إحصاءات البنك الدولى عام ٢٠٠٠ هو ١٤٩٠ دولار ، على حين أنه فى إسرائيل ١٦٣١٠ دولارات ، وأن ينخفض تبعا لذلك عدد العلماء والمهندسين لكل مليون مصرى ٤٥٨ ، على حين أنه فى إسرائيل ٤٨٢٦ ، وأن تكون صادرات التكنولوجيا الراقية فى مصر هى (صفر) ، على حين أنها فى إسرائيل ١٩ % من الصادرات .

إن رفع مستوى الوعى لدى المهمومين والمهتمين بالتعليم ، وكذلك لدى الجمهور المستهدف يؤدى إلى المزيد من المشاركة الفاعلة ؛ من أجل مستقبل مصر والمحافظة على المكتسبات التعليمية ، ومساندة مسيرة تطوير التعليم المتنامية من أجل هندسة وتصنيع إنسان جديد ، يمتلك المهارات والقدرات اللازمة لمتطلبات سوق العمل ، كما يمتلك المعرفة بالتكنولوجيا والمعرفة بالجودة ، ثم تأمل التنمية من منظور المعرفة .

ما يبقى هو أن مناهجنا الدراسية صناعة قومية .. ذلك أنى عملت فى صناعة المناهج الدراسية تخطيطا وتنفيذا وتقويما زهاء ثلث قرن من الزمان ، وشاركت فى تأليف الكتب المدرسية منذ بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية العامة والفنية ، سواء أكانت بالتكليف أم عن طريق المسابقات ، وانشغلت فى عملى المهنى أستاذًا للمناهج ، ومديرا لمركز تطوير التعليم الجامعى ، وعضوا بالمجالس القومية المتخصصة فى المجلس القومى للتعليم . وكلها خبرات ميدانية وقنوات شرعية ، تسمح لى أن أقول : مناهجنا الدراسية مصرية ١٠٠% كانت ولا تزال وستظل ؛ لأن المناهج الدراسية لا تستورد بل تصنع محليا باعتبار أن الثقافة محور بناء المناهج ، ولأن تطوير المناهج عملية مستمرة تتم عبر مؤتمرات قومية بأيدٍ مصرية وعقول مصرية مفتحة ، وحتى أولئك المستشارون الدوليون ، الذين شاركونا مؤتمراتنا قدموا

المشورة والخبرة ولم يفرضوا فكرا يخالف خصوصيتنا وثقافتنا ، فنحن نفكر عالميا ونطبق محليا.

إن ما شهدته الصحف اليومية قومية وحزبية زهاء عقد وبضع سنين من معارك حول قضايا المناهج الدراسية والكتب المدرسية ، شارك فيها تربويون وإعلاميون وساسة واقتصاديون ، بل آباء معلمون وخبراء ومفكرون خير دليل على أن الصحافة شاهد على تحديث مسيرة المناهج الدراسية ، فى إطار احترام الرأى والرأى الآخر . غير أن كل ما قيل يسرى على مناهج الدين الإسلامى واللغة العربية والتاريخ الحضارى ، أما مناهج العلوم الأساسية : الرياضيات والكيمياء والطبيعة والأحياء والتكنولوجيا .. فقد وضعت على ساحة المنافسة العالمية ؛ بغية النمو بها إلى المناهج الدولية ؛ لأن العلم لا وطن له أما الثقافة فلها أرض ووطن وهوية .. إن مناهجنا الدراسية مقارنة بغيرها على امتداد الأرض العربية تشير إلى جملة من الأمور :

- ١ - الاستجابة للمتغيرات المعاصرة والتحديات المستقبلية ، والسرعة الدائمة فى تغيير المعلومات والمعارف .
- ٢ - الاعتماد على المهارات المتجددة فى التفكير والبحث والاطلاع ، ومهارات الحياة لتخريج إنسان قادر على التعامل مع متطلبات العصر .
- ٣ - دمج القضايا والمفاهيم العالمية المعاصرة فى المناهج .
- ٤ - ربط المناهج بالبيئات المحلية .
- ٥ - إدخال اللغة الإنجليزية فى المرحلة الابتدائية منذ عام ١٩٩٤ فى الصف الرابع الابتدائى ؛ توطئة لتدريسها فى الأول الابتدائى عام ٢٠٠٣ م .
- ٦ - محورة المناهج المصرية الأنشطة والممارسات العملية .
- ٧ - التخفف من كم المقررات الدراسية دون الإخلال بالمستوى العالمى .
- ٨ - إضافة جوانب إثرائية إلى كل مقرر مراعاة للفائزين من الطلاب .
- ٩ - دمج التكنولوجيا التعليمية فى العمل التربوى .
- ١٠ - اتباع طرق التقويم الشامل والمستمر من أجل إنسان جديد للألفية الثالثة .

إن اللحن المميز لمناهجنا الدراسية ومعاركنا التربوية والتعليمية هو سعيها الدؤوب لتقديم الجديد والمتجدد من الخبرات والرؤى الدولية ونواتج البحوث والدراسات الأجنبية والقومية الجامعية ، وتنمية المعارف والقدرات والكفاءات التدريسية لدى المعلمين أصحاب المغارم لا المغنم ، الواقفين على خطوط الإنتاج البشرى فى قاعات الدرس مزارع الفكر الديمقراطي والإنسانى إثراء للفكر التربوى ، وتجديدا للمنظومة التربوية التعليمية المتجددة أبدا .

تحرص مناهجنا الدراسية التى حققت نقلة نوعية فى تصنيع وهندسة الإنسان إنسان الألفية الثالثة على أن تتجاوز عوائق التمويل ، وقوى الضغط الاجتماعى ، وأصحاب الأصوات العالمية ممن يتوهمون امتلاك الحقيقة المطلقة ، وممن يعيشون حقبا تعليمية لفكر تربوى متخلف ، ويعيشون فلسفة ماضوية وأفكارا تربوية تتناقض مع تربية المستقبل ومستقبل التربية يعيشون فى فضاء التربية لا التربية بالفضاء ، حيث أمسى تعليمنا وأمست مناهجنا الدراسية فكرا ، سبق عصره العربى ورؤى للغد هى فى تلاحم وتفاعل مع النظم التعليمية الحديثة واقعا وممارسة واستشرافا مستقبليا .

وفى هذا المسعى تمتد الأفكار والخبرات والرؤى على امتداد قرية كونية مسامية الجدران ؛ حتى يتبلور للتنمية الشاملة إنسان جديد محصة الفكر الناقد ، والخبرة العريضة ، والممارسة المتنوعة ، وتصور البدائل المستقبلية . وفى مناهجنا الدراسية تلتقى إسهامات علمية ، فيها حكمة الشيوخ واقتحامات الشباب ورصانة ما بينهما تبنى التعليم مشروع مصر القومى الطريق إلى مجتمع الغد لا ينهض به سوى إنسان الغد ، الذى يعتبر التعليم والتدريب ضرورة حياة وتقدم ، ومسئوليتنا مستمرة إزاء وطننا أن نضمن له أجيالا قادرة على مواجهة تحديات المستقبل ، تملك استقلالية الفكر والرأى ، وتتسلح بالعلم النافع والفكر المستنير والمعرفة الصحيحة ، التى تطلق روح الابتكار ، وتنمى الطاقة المحركة للإبداع ؛ حتى يصبح الناتج الكلى للتعليم أكبر من حاصل جمع مفرداته .

ومناهجنا الدراسية حصن لهويتنا العربية الإسلامية فى عالم يموج بتيارات العولمة، ومحاولتها تمييط حياة وقولبتها فى صور ونماذج حياة القطب الواحد المهيمن،

وهي التي تمد الأبناء بمقومات هويتنا الثقافية وخصوصيتنا الحضارية ، وكلما ازدادت الضغوط العولمية ، يتنامى في مناهجنا الوعي ويحتدم بتلك المقومات ، ويظهر جليا السعى إلى مقاومة كل ما تهدف إليه العولمة من أمركة في المصالح والعقول ؛ حيث إن مناهجنا تقف بصلاية ضد مواجهة تهميش الثقافات الوطنية الإقليمية آخذة بمقولة (المهاتما غاندى) "إننى على استعداد لأفتح نوافذ بيتى على كل التيارات من حولى ، ولكننى أرفض أن ينتزعنى أى منها من جذورى"، وشعارنا فى بناء مناهجنا الدراسية (ليكن كل ما هو عالمى فى خدمة كل ما هو عربى) .

وعليه .. فلم يكن ثمة تردد فى ضرورة الإفادة من الثروات العلمية والتكنولوجية استيعابا وتوظيفا فى التعليم والتعلم ، بل إن مناهجنا الدراسية تحصن الإنسان بالالتفات والحذر والعقلية الناقدة لرسائل تبثها الإذاعات الفضائية ، التي تعج بها حاليا سماوات الكون ، ومواجهة كل التيارات الصريحة والمستترة ، التي تسعى لواء مقومات تماسكنا وترابطنا الاجتماعى والثقافى .

ومناهجنا الدراسية ضد الفكر الواحد والرأى الواحد والكتاب الواحد ، الذى يولد الإرهاب والفكر المغلق والتعصب وزاوية الرؤية .. فمنذ الأحداث الإرهابية التى جرت فى أمريكا، والمعروفة بأحداث ١١ سبتمبر تزايدت الهجمة على وطننا العربى، متهمة دينه ونقاليده ونظم تعليمه بأنها مصدر للإرهاب ، وإنها بيئات تولد نوازع العنف والاعتداء على الغير ، وأصدرت التقارير والإشارات لتغيير مناهجنا العربية .

وفى هذا السياق .. فإن من المنطلقات الأساسية لمناهجنا التجديد التربوى المتمثل فى تنمية الطاقات البشرية الكامنة والمهدرة والمهمشة ، وتوسيع وترسيخ وتطوير مقومات الثقافة الوطنية والقومية المشتركة ، والتفاعل فى إيجابية ناقدة ومتعلمة من الحضارات الغربية حتى نقصى الأساليب التى استثمرتها فى إنجاز ماحققته ، نكتسب منها معارف ومناهج جديدة ، لا حلولاً جاهزة . ويصبح التفاعل مع الحضارة الغربية من منطلق الحرية فى تقرير المصير ؛ حيث نصنع مستقبلنا بأيدينا ، لا أن تصنع لنا مسيرتنا ومصيرنا ، وأن العولمة وأحداث سبتمبر الإرهابية بما لها وما عليها وفى اختزالها للزمان لم تلغ المكان والجغرافيا ، وما تراكم فيها من تراث وخبرات محلية

ووطنية وقومية وحضارات إسلامية لها خصوصيتها الخالدة ، التي قد تتصارع مع وسائل الاتصال الكونية المتجددة أبدا .

إننا فى بعض الأحيان نقسو على واقعنا التعليمى العربى وأحواله وبطء ما جرى فيه من تقدم وتحديث ، لكن ذلك من قبيل نشدان الكمال والاكتمال والتعلق بالنموذج والمثال ، وفى بعض الأحيان نستغرق فى التفاؤل ونعيش لذة الإنجازات التعليمية والتربوية قياسا على الماضى لا سموا إلى الغد . إن ذلك كله دليل على مدى ما نعلقه على نظامنا التعليمى المتنامى من منجزات وبلوغ غايات ، بيد أن التعليم وتطويره المتصل إنما يستمد روافده ونوابعه من تطوير البنى المجتمعية وما يترتب عليها من سياسات ، وما يوفر لها من موارد وإمكانات ، ناهيك عن أن الأفكار الإيجابية تحقق المصلحة العليا .. إن تطوير التعليم مهمة قومية ، وإن الوعى بإنجازات التعليم يحقق المزيد من إنجازات التعليم .